DP

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

DP/1995/39
10 July 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس التنفيذي لبرنامج
الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق
الأمم المتحدة للسكان

الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٥
١١ - ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥، نيويورك
البند ١ من جدول الأعمال المؤقت

تقرير الدورة السنوية
نيويورك، ٥ - ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٥

المحتويات (تابع)

الفصل		الصفحة
أولا	- المسائل التنظيمية	٤
ثانيا	- صندوق الأمم المتحدة للسكان: تقرير المديرة التنفيذية والأنشطة على مستوى البرنامج	٦
	ألف - التقرير السنوي للمديرة التنفيذية	٦
	باء - الأولويات البرنامجية والاتجاهات المستقبلية	٩
	جيم - خطة العمل والتنفيذ المالي للبرامج	١٧
	دال - المبادرة العالمية بشأن الاحتياجات من وسائل منع الحمل	٢٠
	هاء - التدابير المتخذة لتنفيذ مقرر المجلس التنفيذي ٢٥/٩٤: تقديم المساعدة الى رواندا	٢١
ثالثا	- البرامج القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان	٢٢
رابعا	- صندوق الأمم المتحدة للسكان/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: التقارير المقدمة الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي	٢٣
	ألف - متابعة قراري الجمعية العامة ٢١١/٤٤ و ١٩٩/٤٧	٢٣
	باء - متابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية	٢٦

95-20484 170895 170895

9520484

المحتويات (تابع)

الفصل		الصفحة
خامسا -	صندوق الأمم المتحدة للسكان/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: مواءمة عرض الميزانيات والحسابات	٣٠
سادسا -	التقرير السنوي لمدير البرامج والمسائل ذات الصلة ومستقبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٣٢
	ألف - التقرير السنوي ومستقبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٣٢
	باء - المسائل ذات الصلة: دور برنامج الأمم المتحدة في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات	٣٦
سابعا -	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: المسائل المتصلة بدورات البرمجة	٣٨
ثامنا -	صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة	٥١
تاسعا -	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: التعاون التقني فيما بين البلدان النامية	٥٧
عاشرا -	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	٥٩
حادي عشر -	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية	٦٠
ثاني عشر -	مسائل أخرى	٦١
	ألف - فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب	٦١
	باء - تغيير اسم مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية	٦٣
	جيم - اختتام الدورة	٦٣

المقررات المعتمدة

الرقم		الصفحة
١٤/٩٥	تنفيذ المقرر ٢٥/٩٤: تقديم المساعدة الى رواندا	٢٢
١٥/٩٥	الأولويات البرنامجية والاتجاهات المستقبلية لصندوق الأمم المتحدة للسكان في ضوء المؤتمر الدولي للسكان والتنمية	١٥
١٦/٩٥	خطة عمل صندوق الأمم المتحدة للسكان وطلب صلاحية الترخيص بالنفقات البرنامجية	١٩
١٧/٩٥	صندوق الأمم المتحدة للسكان/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: التقارير المقدمة الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي: متابعة قرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٧	٢٦
١٨/٩٥	صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة	٥٤
١٩/٩٥	التعاون التقني فيما بين البلدان النامية	٥٨
٢٠/٩٥	صندوق الأمم المتحدة للسكان: الترتيبات المؤسسية	١٧
٢١/٩٥	المبادرة العالمية بشأن الاحتياجات من وسائل منع الحمل والاحتياجات المتصلة بإدارة السوقيات في البلدان النامية في التسعينات	٢١
٢٢/٩٥	مستقبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: مبادرات من أجل التغيير	٣٥
٢٣/٩٥	ترتيبات البرمجة الخلف	٤٣
٢٤/٩٥	استعراض المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ١٩٩٥	٦٣

أولا - المسائل التنظيمية

١ - افتتح الرئيس، سعادة السيد زبيغنيو ماريا فلوزوفيتش، الدورة السنوية للمجلس التنفيذي. وأعرب عن أمله أن يباشر المجلس مناقشات مثمرة، رغم تعقد وصعوبة بعض المسائل، وان يتخذ قرارات تتناول إقامة تعاون إنمائي هام وفعال.

٢ - وذكر بأن عددا من المشاورات غير الرسمية أجري بين الدورة العادية الثانية، المعقودة في نيسان/ابريل ١٩٩٥، والدورة السنوية، وبأن المكتب اجتمع مرتين.

٣ - وأحاط الرئيس المجلس علما بأن الفرع المتعلق بالبند ٦ عن دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات، سيتضمن مناقشة أوسع وتبادلا أوسع للآراء بشأن مجمل البرنامج الذي ينفذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في افريقيا.

٤ - وجرى تذكير المجلس أيضا بأنه لن يكون هناك جزء رفيع المستوى في الدورة السنوية، وإنه ينبغي للوفود، بالتالي، أن تجتنب الإدلاء ببيانات ذات طابع عام، فلا تتناول الا البند الذي تتكلم بشأنه.

٥ - وصرح أمين المجلس التنفيذي بأن جميع الوثائق المعددة في جدول الأعمال المؤقت (DP/1995/L.3) متاحة بجميع اللغات الرسمية. وأضاف أنه سيجري توزيع تقرير اللجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية عن أعمال دورتها التاسعة (DP/1995/L.5)، الذي اعتمد بشرط الاستشارة عند اختتام اجتماع اللجنة (نيويورك، ٣٠ أيار/مايو - ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٥)؛ وإنه ستصدر أيضا، في إطار البند ٨، وثيقة إضافية تتضمن إعلان مونتفيديو الذي اعتمده مدراء المنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية في ١٩ أيار/مايو ١٩٩٥ (DP/1995/59)؛ وستتاح أيضا ورقة غرفة اجتماعات تتضمن مقررا اتخذته لجنة البرنامج والميزانية التابعة لمجلس التنمية الصناعية، وقد أحالها المدير العام لليونيدو.

٦ - وردا على طلب غير رسمي قدمته الوفود، اقترح أمين المجلس إدراج التوضيح الذي قدمه المدير عن السطر ١-١-٢ من الجدول ١ من الوثيقة DP/1995/32 في بيانه الذي قدم به ترتيبات البرمجة الخلف والذي سيوزع بوصفه ورقة غرفة اجتماعات بلغات العمل الثلاث. ووافق المجلس على هذا الإجراء.

٧ - وأعرب أحد الوفود عن قلقه من تأخر ورود بعض الوثائق بجميع اللغات. ورد أمين المجلس بأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان بذلا قصاراهما للتقيد بالمهل التي حددها المجلس التنفيذي بحيث تكون جميع الوثائق متاحة في وقتها وبجميع اللغات، واقترح أن مسألة زيادة عبء العمل في مكتب خدمات المؤتمرات وخدمات الدعم لا يمكن مناقشتها بشكل مجد أو حلها من جانب المجلس التنفيذي.

٨ - وأقر المجلس التنفيذي جدول الأعمال التالي لدورته السنوية لعام ١٩٩٥، بصيغته الواردة في الوثيقة DP/1995/L.3:

البنـــد ١: المسائل التنظيمية

البنـــد ٢: صندوق الأمم المتحدة للسكان: تقرير المدير التنفيذي والأنشطة على مستوى البرنامج

البنـــد ٣: صندوق الأمم المتحدة للسكان: البرامج القطرية

البنـــد ٤: صندوق الأمم المتحدة للسكان/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقارير إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي:

متابعة قراري الجمعية العامة ٢١١/٤٤ و ١٩٩/٤٧
متابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية
متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية

البنـــد ٥: صندوق الأمم المتحدة للسكان/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تنسيق تقديم الميزانيات والحسابات

البنـــد ٦: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: التقرير السنوي لمدير البرنامج والمسائل ذات الصلة

البنـــد ٧: برنامـــج الأمم المتحدة الإنمائي: مستقبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تنفيذ المقرر ١٤/٩٤

البنـــد ٨: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: المسائل المتصلة بدورات البرمجة

البنـــد ٩: صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

البنـــد ١٠: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: التعاون التقني فيما بين البلدان النامية

البنـــد ١١: مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

البنـــد ١٢: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تقرير التنمية البشرية

البنـــد ١٣: مسائل أخرى

٩ - ووافق المجلس التنفيذي على خطة العمل الواردة في الوثيقة DP/1995/L.3 بصيغتها المعدلة شفويا.

١٠ - وأقر المجلس التنفيذي تقرير الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٥ (DP/1995/16).

١١ - وأقرت، بشرط الاستشارة، المواعيد التالية لدورات المجلس التنفيذي المقبلة:

١١ - ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥	الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٥
١٦ - ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦	الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٦
٢٥ - ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٦	الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٦
١٠ - ٢١ حزيران/يونيه ١٩٩٦	الدورة السنوية لعام ١٩٩٦
٩ - ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦	الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٦

١٢ - ووافق المجلس التنفيذي على المواضيع التي ستناقش في هذه الدورات كما هي مدرجة في مرفق المقرر ٢٤/٩٥. وبناء على طلب أحد الوفود أدرج موضوع فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز/السيدا) بوصفه البند ٧ في اطار القطاع المشترك لصندوق الأمم المتحدة للسكان/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٥.

١٣ - واعتمد المجلس التنفيذي الفصل الرابع من تقرير الدورة السنوية لعام ١٩٩٥ للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن التقارير المقدمة الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (DP/1995/L.6/Add.7-9) وذلك لإحالتها الى المجلس لاستعراضها في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٥.

١٤ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ٢٤/٩٥، وهو استعراض المقررات التي اعتمدها المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ١٩٩٥.

ثانيا - صندوق الأمم المتحدة للسكان: تقرير المديرة التنفيذية والأنشطة على مستوى البرنامج

ألف ـ التقرير السنوي للمديرة التنفيذية

١٥ - عرضت المديرة التنفيذية التقرير السنوي لصندوق الأمم المتحدة للسكان لعام ١٩٩٤ (DP/1995/24 (Part I)). واستعرضت مجموعة مختارة من أبرز الملامح المالية والبرنامجية، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بمستويات الإيرادات لعام ١٩٩٤ وحالة الموارد المتوقعة لعام ١٩٩٥. وأكدت أن الصندوق زاد معدل إنجاز برامجه زيادة كبيرة في عام ١٩٩٤، مشيرة إلى حدوث زيادة نسبتها ٥٠ في المائة في نفقات المشاريع وزيادة كبيرة في معدل استخدام الموارد (من ٧٧,٥ في المائة في عام ١٩٩٣ إلى ٩٠,٦ في المائة في عام ١٩٩٤). وذكرت التزام الصندوق بتحسين رصد وتقييم برامجه، وأشارت الى مشاركته في

برنامج الأمم المتحدة المشترك والمتعدد الرعاية المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز/السيدا).

١٦ - ورحبت وفود عديدة بهذا التقرير الجوهري والتحليلي. ولاحظ الكثيرون أن التقرير يظهر بوضوح مشاركة الصندوق في الأعمال اللاحقة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، والتزامه بترجمة توصيات برنامج العمل إلى أنشطة على المستوى القطري. ولاحظ عدد من الوفود مع الارتياح المشاورات التقنية المعقودة مع الصناديق والوكالات المتخصصة ذات الصلة، ولا سيما منظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة. غير أن عدة وفود لاحظت أن المشاورة الإقليمية المتعلقة بأفريقيا واللاحقة للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية أثارت فيما يبدو أسئلة عديدة ولكنها لم تقدم حلولا. وأثنى عدد آخر من الوفود على الجزء المتعلق بأفريقيا بوصفه نموذجا تحليليا جيدا يقتدى به.

١٧ - ورحب عدد من الوفود بزيادة الإيرادات بنسبة ٢٠,٨ في المائة عنها في عام ١٩٩٣ وأبدوا ارتياحهم لانخفاض الأرصدة المرحلة وزيادة معدل استخدام الموارد. ولاحظت عدة وفود أن مما له أهميته أن يكفل الصندوق أن تكون لديه القدرة على إدارة هذه الزيادة في تدفقات الموارد إدارة فعالة. وفي هذا الصدد، رحب عدد من الوفود بالجهود التي يبذلها الصندوق لتحسين المهارات الإدارية لموظفيه من خلال التدريب ولزيادة استخدام تكنولوجيات المعلومات لتحسين قواعد البيانات ونظم المعلومات الإدارية. كما رحبت وفود كثيرة بالجهود التي يبذلها الصندوق لتعزيز قدراته الداخلية في مجال التدقيق الإداري.

١٨ - وأعرب عدد من الوفود عن قلقه إزاء النقصان الطفيف في نسبة مخصصات البلدان ذات الأولوية وطلب ايضاحات للأسباب التي أدت إلى ذلك. وسأل أحد الوفود عما إذا كان الرصيد الكبير المرحل قد شوه تلك النسبة، وسأل وفد آخر عما إذا كان البرنامج المشترك بين الأقطار للصندوق قد ساهم في هذا النقصان. وسألت عدة وفود أخرى عن السبب في أن توزيع الصندوق للموارد لا يظهر فيه أن ما يزيد على ٥٠ في المائة من البلدان ذات الأولوية لدى الصندوق توجد في أفريقيا.

١٩ - ورحب عدد من الوفود بزيادة التنفيذ الوطني للمشاريع وشجع الصندوق على مواصلة هذا الاتجاه في المستقبل. ولكن عدة وفود سألت عن سبب كون النسبة في عام ١٩٩٣ أدنى من النسبة في عام ١٩٩٤. وسأل أحد الوفود عما إذا كان الصندوق قد أدرج المشاريع التي نفذتها المنظمات غير الحكومية الوطنية في أرقامه المتعلقة بالتنفيذ الوطني للمشاريع. وسألت عدة وفود أخرى عن سبب كون نسبة تنفيذ الصندوق للمشاريع كبيرة.

٢٠ - ورحبت عدة وفود بالمناقشة الصريحة الواردة في الوثيقة المتعلقة بالتقييم. وأعرب أحد الوفود عن اتفاقه مع تقييم نظام خدمات الدعم التقني/أفرقة الدعم القطري، الذي اعتبر تحسنا كبيرا بالنسبة إلى نظام المستشارين الإقليميين السابق. ولاحظ هذا الوفد أن هذا النوع من الاستعراض من المرجح أن يرسي الأساس لتعزيز مساهمة الصندوق التقنية في تصميم البرامج القطرية وتنفيذها. وشددت عدة وفود على

الحاجة إلى اتباع نهج يركز في التقييم على النتائج؛ وسألت وفود أخرى عن كيفية متابعة الصندوق لعمليات التقييم التي يقوم بها.

٢١ - وأشار عدد من الوفود إلى نتائج التقييم المتعلق بالإنتاج المحلي لوسائل منع الحمل، فلاحظ أن إنتاج هذه الوسائل على الصعيد المحلي هو أشد السبل فعالية لمساعدة البلدان على الاعتماد على نفسها في مجال منع الحمل. ولذلك شجعت هذه الوفود الصندوق على مواصلة دعم هذه الأنشطة عن طريق توفير الدعم المالي والتقني معا. وسأل أحد الوفود عما إذا كان ينبغي للصندوق إعادة تحديد دوره في هذا المجال، بحيث يكون دوره هو التيسير بدلا من توفير الدعم وبحيث يجمع بين المستثمرين من مختلف القطاعات، بما في ذلك القطاع الخاص.

٢٢ - وشكرت المديرة التنفيذية للوفود تعليقاتها على التقرير. وقالت إنها توافق على أنه ينبغي للصندوق أن يدير تدفقات الموارد إدارة فعالة وأن يحسن الرصد والتقييم. وهذا هو أحد الأسباب الرئيسية التي تجعل الصندوق يعتزم إنشاء عنصر للتدقيق البرنامجي كجزء من نظام الرصد المعمول به لديه. وقالت إنها توافق كذلك على أن التقييمات ينبغي أن تركز على النتائج وأن تتضمن مؤشرات نوعية وكمية على حد سواء بغية قياس التأثير والإنجاز البرنامجيين.

٢٣ - وبين نائب المديرة التنفيذية (البرنامج) أن النقصان في النسبة المخصصة للبلدان ذات الأولوية يعزى بصفة أساسية إلى انعدام الاستقرار السياسي في عدد من هذه البلدان. وفي حالات عديدة، صاغ الصندوق المشاريع وأعد لتنفيذها ولكن الحالة السياسية في بعض البلدان حالت دون ذلك. وأضافت المديرة التنفيذية أن الصندوق اضطر في بعض الأحيان إلى إعادة توزيع الموارد من البلدان التي تعاني من صعوبات إلى البلدان الموفقة في تنفيذ برامجها. وذكرت أن البرنامج المشترك بين الأقطار لا دخل له في نقصان النسبة المخصصة للبلدان ذات الأولوية، إذ أن الرقم المتعلق بالبلدان ذات الأولوية يعبر عنه كنسبة مئوية من مخصصات البرامج القطرية.

٢٤ - وشددت المديرة التنفيذية على أن أفريقيا تمثل فعلا شاغلا خاصا لدى الصندوق. ويمكن ملاحظة ذلك في الزيادة الكبيرة بالأرقام المطلقة وبالنسبة المئوية لموارد الصندوق التي خصصت لأفريقيا خلال العقد الماضي. ففي عام ١٩٨٤، كانت حصة أفريقيا أقل من ١٩ في المائة من إجمالي مخصصات الصندوق وكان قدرها ٢٥ مليون دولار. وفي عام ١٩٩٤، بلغ هذان الرقمان ٣١,١ في المائة و ٨٦,٥ مليون دولار، على الترتيب. وبلغ الرقمان المناظران المتعلقان بآسيا ٤٦ في المائة و ٦١,٣ مليون دولار في عام ١٩٨٤ و ٣١,٥ في المائة و ٨٧,٧ مليون دولار في عام ١٩٩٤. ويضاف إلى ذلك أن خطة عمل الصندوق المقترحة للفترة ١٩٩٦-١٩٩٩ تتضمن زيادة كبيرة في المتوسط السنوي لأفريقيا خلال خطة العمل للفترة ١٩٩٨-١٩٩٥، وذلك من ٥٣,٩ مليون دولار إلى ٧٢ مليون دولار.

٢٥ - ولاحظت المديرة التنفيذية أن الأسئلة التي أثيرت خلال المشاورة الإقليمية المتعلقة بأفريقيا تعتبر مثالا جيدا على ما تتسم به القضايا التي تواجه أفريقيا من تعقد وحساسية وعلى كيفية معالجتها. ولاحظت

أن الحوار الذي جرى مع المسؤولين الحكوميين بشأن هذه القضايا الحساسة كان مثمرا للغاية وأنه أبرز الدور الحيوي لعنصر الدعوة في المنطقة الأفريقية. ومن ثم أكدت على أن عملية طرح الأسئلة كانت في حد ذاتها عملية مفيدة.

٢٦ - وذكرت المديرة التنفيذية أن الأرقام المتعلقة بالتنفيذ الوطني تتضمن بالفعل المشاريع التي تنفذها المنظمات غير الحكومية الوطنية. ولذلك رأت أنه قد يكون من المفيد أن يقدم الصندوق في المستقبل جدولا مفصلا للمشاريع التي تنفذها المنظمات غير الحكومية الوطنية. وقالت إن للفارق بين النسبتين المئويتين لعامي ١٩٩٣ و ١٩٩٤ سببين. السبب الأول هو أن الرقم المتعلق بعام ١٩٩٤ يشير إلى مخصصات وأن الرقم المتعلق بعام ١٩٩٣ يشير إلى نفقات. والسبب الثاني ناتج أساسا عن أحد إجراءات المحاسبة. وبينت أن تنفيذ الصندوق للمشاريع يشمل مبلغا كبيرا من مشتريات السلع والمعدات للمشاريع التي تنفذها الحكومات. ومن ثم فإنه لا يمثل تنفيذا بمعنى الكلمة من جانب الصندوق، بل مساعدة مقدمة للحكومات في شكل مشتريات.

٢٧ - وفيما يتعلق بالإنتاج المحلي لوسائل منع الحمل، بينت المديرة التنفيذية أن الصندوق يعيد تحديد دوره في هذا المجال. وقالت إن الصندوق ليست لديه القدرة التقنية على توفير المساعدة التقنية لهذه الأنشطة ولذلك فهو بصدد تحديد الوكالات والمنظمات التي تستطيع ذلك. وأضافت قائلة إن الصندوق سيدعم الأنشطة المضطلع بها في هذا المجال على أن تكون مضمونة كلية من جانب الحكومات و/أو المانحين الآخرين، بما في ذلك القطاع الخاص.

٢٨ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير السنوي للمديرة التنفيذية لعام ١٩٩٤.

باء - الأولويات البرنامجية والاتجاهات المستقبلية

٢٩ - في تقديمها للتقرير عن الأولويات البرنامجية والاتجاهات المستقبلية لصندوق الأمم المتحدة للسكان في ضوء المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (الوثيقة DP/1995/25 و Corr.1)، أشارت المديرة التنفيذية إلى أن اختيار الأولويات البرنامجية المقترحة في التقرير قد أخذ في الحسبان خبرة الصندوق وميزته النسبية واسترشد بشواغل وتوصيات مختلف التقييمات الداخلية والخارجية، وكذلك تعليقات أعضاء الصندوق. وأعادت تأكيد التزام الصندوق بالعمل بصورة وثيقة مع الوكالات والمؤسسات الأخرى في إطار منظومة الأمم المتحدة، وكذلك مع المنظمات الثنائية وغير الحكومية. واستعرضت بإيجاز الاستراتيجية التشغيلية للصندوق وكذلك استراتيجيته لتخصيص الموارد. وخلصت إلى الإشارة إلى التعديلين المؤسسيين المقترحين المتسمين بأهمية خاصة للصندوق: تغيير تسمية المديرين القطريين للصندوق إلى ممثلين للصندوق؛ وإنشاء مجلس تنفيذي منفصل للصندوق.

٣٠ - وقبل فتح باب المناقشة، دعت رئيسة المجلس التنفيذي مدير البرنامج المساعد لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للإدلاء ببيان بالنيابة عن مدير البرنامج. وأبلغ مدير البرنامج المساعد المجلس بأن مدير البرنامج يؤيد بقوة الاتفاق بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق على تسمية المديرين القطريين للصندوق ممثلين للصندوق. وقال إن مدير البرنامج يعتقد بحسم أن هذا الإجراء سيؤدي إلى زيادة تعزيز نظام الممثل المقيم على الصعيد القطري.

٣١ - وقرر المجلس التنفيذي، كما اقترحت الرئيسة، مناقشة الوثيقة DP/1995/25 في جزءين: الأولويات البرنامجية؛ والاستراتيجيات التشغيلية، بما في ذلك تخصيص الموارد والتعديلات المؤسسية.

موجز المناقشة

الأولويات البرنامجية

٣٢ - اعتلى المنصة ما مجموعه ٣٠ وفدا خلال المناقشة بشأن الأولويات البرنامجية لصندوق الأمم المتحدة للسكان. ولاحظ معظمها أن الوثيقة تعتبر أساسا ممتازا للمناقشة حول البرمجة المستقبلية للصندوق ودوره في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

٣٣ - وكان هناك تأييد واسع النطاق فيما بين أعضاء المجلس التنفيذي لاقتراح الصندوق بتركيز التمويل المقدم منه في المستقبل في ثلاثة مجالات برنامجية هي الصحة الإنجابية، بما في ذلك تنظيم الأسرة؛ والسياسة السكانية؛ والدعوة. ورحب معظم الوفود بالنهج ورأوا أنه مع بعض الصقل وفي ضوء الميزة النسبية للصندوق، فإن هذا التحول في اتجاه السياسة العامة سيؤدي إلى المزيد من التركيز الاستراتيجي لبرمجة الصندوق ويعزز أيضا قدرة الصندوق على مساعدة البلدان النامية في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

٣٤ - وأثارت بعض الوفود أسئلة بشأن كيفية تشغيل المجالات البرنامجية الثلاثة. وسعت أيضا إلى المزيد من تطوير العناصر المختلفة التي تتألف منها المجالات البرنامجية الثلاثة. وأكد أحد الوفود أن تأييد المجالات البرنامجية الجديدة لن يؤدي إلى تهميش المجالات الهامة الأخرى لعمل الصندوق وأن نهجا شاملا إزاء قضية السكان والتنمية هو أمر جوهري.

٣٥ - ورأى عدد من الوفود أن الوثيقة قد ركزت بشدة على الصحة الإنجابية، بما في ذلك تنظيم الأسرة، على حساب المجالين البرنامجيين الآخرين. وأوصوا بأن يكون الصندوق مرنا في تخصيص الموارد فيما بين تلك المجالات البرنامجية الثلاثة بأن يأخذ في الحسبان الوضع المحدد لكل بلد واحتياجاته.

٣٦ - وأكدت وفود عديدة على الحاجة إلى تمكين المرأة لكي تتمكن من أن تشارك بالكامل في الجهود السكانية والإنمائية وأن تستفيد منها. وحث أحد الوفود الصندوق على التعاون مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة فيما يتعلق بقضية تمكين المرأة. وأوصى وفد آخر بأن يولي الصندوق اهتماما ذي أولوية

بتمكين المرأة وأن يعتبر هذه القضية مجالا برنامجيا منفصلا. كما شجع وفد آخر الصندوق على دعم الجهود التي تكفل اشتراك المرأة في حل المشاكل السكانية.

٣٧ - ولاحظ عدد من الوفود الحاجة إلى التناغم في استخدام المصطلحات في مجال الصحة الإنجابية. وأوصوا لذلك بأن يستخدم الصندوق في هذا الصدد المصطلح الدقيق المستمد من برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وهو "الصحة الإنجابية، بما في ذلك تنظيم الأسرة". وشددت وفود عديدة أيضا على الحقيقة التي تفيد أنه بما أن تنظيم الأسرة هو جزء لا يتجزأ من الصحة الإنجابية، فإنه ينبغي تناوله في سياق رعاية الصحة الإنجابية. وطلب أحد الوفود، بعد أن لاحظ عدم اشتمال الوثيقة على تحليل شامل للميزة النسبية للصندوق في ميدان الصحة الإنجابية، معالجتها في وثيقة منقحة.

٣٨ - ورحب معظم الوفود بصفة عامة بالنهج التصاعدي والعملي إزاء الرعاية الصحية الإنجابية التي تقوم على أساس النظام القائم حاليا والذي يأخذ في الاعتبار الوضع المحدد في كل بلد. بيد أن أحد الوفود شدد على أنه بالرغم من أن النهج التصاعدي كان مثيرا للاهتمام ومفيدا فإن الهدف الكلي ينبغي أن يبقى متمثلا في نهج شامل للصحة الإنجابية. وأكد وفد آخر أن تنظيم الأسرة والأمومة المأمونة لا يزالان مجالين رئيسيين للمساعدة المقدمة من الصندوق وأنه ينبغي أن يكون هناك المزيد من التحديد لمفهوم الصحة الإنجابية بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف).

٣٩ - وشدد أحد الممثلين على أهمية مراقبة النفقات فيما يسمى بمجموعة العناصر السكانية في برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وشجع أيضا الصندوق على دعم احتياجات الصحة الانجابية للاجئين والمشردين وعلى التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمات الأخرى المتعددة الأطراف وغير الحكومية العاملة في هذا الميدان. واقترح كذلك أن يولي الصندوق أولوية لوضع معلومات بطريقة محددة للعملاء، لا سيما بشأن الآثار الجانبية لمختلف وسائل منع الحمل.

٤٠ - وفي ميدان السياسة السكانية، رأت وفود عديدة أن عنوان المجال البرنامجي مصاغ بطريقة ضيقة للغاية، وأشار إلى أن الجوانب الانمائية للسكان مفتقدة في هذه الصياغة. واقترح أحد الوفود لذلك استخدام "الاستراتيجيات السكانية والانمائية" بدلا من "السياسة السكانية". وبما أن البحوث تشكل نشاطا هاما في جميع المجالات البرنامجية الثلاثة المقترحة، ولا سيما في مجال السياسة السكانية، فإن وفود عديدة رأت أن يحدد الصندوق المراكز الممتازة في البلدان النامية للتعاون معها في البحوث اللازمة، و/أو في إجرائها. وأوصت بعض الوفود أيضا بدعوة الخبراء الوطنيين للاشتراك في برامج التدريب الدولية.

٤١ - وفي مجال الدعوة، حث عدد من الوفود الصندوق على أن يكون داعية قوي في مجالات الحقوق الانجابية، والمساواة بين الجنسين، وتثقيف المرأة، وبقاء الطفل، والقضاء على الممارسات الضارة ضد المرأة، ودور الرجل، وعمليات الاجهاض غير المأمونة، واحتياجات المراهقين في مجال الصحة الجنسية والانجابية. وأيّد أحد الوفود اقتراح الصندوق بتقديم المساعدة للمؤسسات الصغيرة المملوكة للمرأة، ولكنه اقترح أن يخصص الصندوق الموارد فقط لتلك المبادرات التي لها صلة مباشرة بالبرامج السكانية. وأوصى

وفد آخر بأن يستخدم الصندوق دوره في الدعوة لكفالة أن جميع الفاعلين المشتركين في تنفيذ برنامج العمل يتحملون نصيبهم من المسؤولية.

٤٢ - ولاحظ أحد الوفود أن الوثيقة لا تصف بصورة كافية استراتيجية الصندوق ودوره في الوقاية من متلازمة نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز). ولاحظ آخر أن الدعم المقدم من الصندوق في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز) ينبغي أن يحدد بوضوح أكبر، كما ينبغي أن تكون كذلك استراتيجياته لادماج أنشطة الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز) في برنامج الصندوق.

٤٣ - وأعرب عدد من الوفود عن قلقه إزاء الفرع الثاني من التقرير المتعلق بالمبادئ. ورأى العديدون منهم أنه ينبغي أن يؤيد الصندوق المجموعة الكاملة للمبادئ الواردة في برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وفي الفصل الثاني بصفة خاصة، بدلا من تمييز بعض المبادئ بوصفها الأساس للبرمجة المستقبلية للصندوق. وأثار بعض الوفود أيضا أسئلة حول بيان مهمة الصندوق. وبالرغم من أن معظم الوفود رحبت بهذه المبادرة، فإن البعض رأى أنه ينبغي اخطار المجلس التنفيذي بالبيان.

الاستراتيجيات التنفيذية، بما في ذلك تخصيص الموارد والتعديلات المؤسسية

٤٤ - واعتلى المنصة ١٦ وفدا إجمالا خلال المناقشة حول الاستراتيجيات التنفيذية المقترحة والنظام الجديد لتخصيص الموارد. وقد أيّدت الوفود بصفة عامة وضع نظام جديد لتخصيص الموارد بالرغم من أن عددا من المندوبين أعرب عن تحفظاته. ورأى معظمهم أن هناك حاجة إلى إجراء المزيد من الدراسة والمناقشة قبل اتخاذ قرار بشأن نظام جديد لتخصيص الموارد. وأعرب البعض منهم عن خشيته من أن ينتهك الاقتراح مبدأ العمومية؛ وأعرب آخرون عن قلقهم إزاء الارتفاع في الحد الأدنى للناتج القومي الاجمالي من ٧٥٠ دولار إلى ١ ٠٠٠ في النظام الجديد كمعيار للمساعدة ولذلك فإنه من المحتمل ألا يؤيدوا الاقتراح. ولاحظت عدة وفود أهمية تحسين النهج المقترحة، على أساس الأحكام ذات الصلة من برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، بما في ذلك الفقرات ١٤-١٤ و ١٤-١٥ و ١٤-١٦.

٤٥ - واقترح وفد آخر، وأيّده آخرون، استخدام التمسك بالمبادئ الواردة في برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية باعتبارها معيارا إضافيا لتخصيص الموارد. واقترح وفد آخر إضافة مدى انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز) كمعيار. كما اقترح آخر استخدام المعدل الكلي للالمام بالقراءة والكتابة كمؤشر، بدلا من معدل المام الاناث بالقراءة والكتابة فقط، بما أن كل من الرجل والمرأة يضطلع بدور في اتخاذ القرارات المتعلقة بتنظيم الأسرة.

٤٦ - ورأت وفود عديدة أنه ينبغي أن يكفل أي نظام جديد أن يخصص معظم موارد الصندوق لأقل البلدان نموا وللبلدان الافريقية بصفة خاصة. وشدد آخر على الحاجة إلى تمديد المساعدة المؤقتة إلى البلدان التي تجتاز اقتصاداتها مرحلة انتقالية. واعترض عدد من الوفود على إيلاء الأولوية لبعض المناطق واقترح تقديم الدعم والمساعدة إلى أي بلد في حاجة إليها بغض النظر عن المنطقة التي ينتمي إليها.

٤٧ - وبالرغم من أن وفودا عديدة أبرزت أهمية دور المنظمات غير الحكومية في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، فإن العديد منها أعربت عن قلقها إزاء اختيار المنظمات غير الحكومية لتنفيذ البرامج السكانية والانمائية. ورأى العديد منها أن هذا الاختيار ينبغي أن يجري فقط في إطار تشاور وثيق مع الحكومات. وشدد أحد المندوبين على أن تعطى المبادئ التوجيهية للصندوق بشأن التعاون مع القطاع غير الحكومي مرونة أكبر للصندوق في هذا المجال. ولاحظ آخر أنه ينبغي أن يحدد الصندوق تلك المنظمات غير الحكومية التي لديها ميزة نسبية في كل مجال من المجالات البرنامجية الثلاثة. وقال مندوبون آخرون أنهم يريدون معرفة معلومات عن خطط الصندوق لاشراك القطاع الخاص في البرامج السكانية. واقترح أحد الوفود أن يتزعم الصندوق عملية تطوير تشارك شامل بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص.

٤٨ - وأكدت وفود عديدة أهمية التعاون فيما بين الوكالات والتنسيق على الصعيد القطري، ورحبت بمبادرات وجهود الصندوق في هذا المجال. وشددت وفود عديدة على أهمية الجهود المبذولة لتنسيق الاستراتيجيات بين منظومة الأمم المتحدة والحكومات من خلال مذكرات الاستراتيجيات القطرية، وأكدت أنه ينبغي أن يجري هذا التنسيق أساسا على الصعيد القطري. وأوصت لذلك بأن تبسط وثيقة منقحة بوضوح الأدوار المختلفة للفاعلين المشاركين.

٤٩ - وأعرب عدد كبير من الوفود عن تأييده لتسمية المديرين القطريين للصندوق ممثلين للصندوق، وأشاروا إلى أن مثل هذا التدبير سيعزز بصورة كبيرة رؤية الصندوق على الصعيد القطري ويعزز دور الصندوق في التنسيق فيما بين الوكالات، ويعزز نظام المنسقين المقيمين. ورحبت بالتأييد التام في هذا الصدد وسعت إلى الحصول على تأكيدات من المديرة التنفيذية بأن مثل هذا التغيير في التسمية لن يغيّر الترتيبات القائمة بين برنامج الأمم المتحدة الانمائي والصندوق في هذا الميدان أو لن يكون له أي آثار مترتبة في الميزانية. وأعرب وفدان عن تحفظاتهما الجادة إزاء مثل هذا الترتيب. وأشارا إلى أنه لا يتمشى مع أحكام قراري الجمعية العامة ١٩٩/٤٧ و ١٦٢/٤٨. وأعربا عن قلقهما لأن مثل هذا التغيير قد تترتب عليه آثار مالية في الأجل الطويل وقد يؤدي إلى تفتيت أكبر، بدلا من تماسك أكبر لنظام المنسقين المقيمين.

٥٠ - وأعربت بعض الوفود عن تأييدها لانشاء مجلس تنفيذي منفصل للصندوق، بينما لم تجد وفود أخرى أسبابا لتأييد مثل هذا الاقتراح في هذا الوقت. بيد أن معظم الوفود لاحظت أن الدورة المقبلة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي هي المحفل المناسب لمناقشة القضية. وتحدثت وفود عديدة أيضا عن مسألة الانضمام إلى اللجنة المشتركة بين اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية والمعنية بالسياسات الصحية. وفي حين أن البعض أيّد الاقتراح، فإن معظم الوفود رأت أنه لا تتوفر لديها معلومات كافية بشأن سير أعمال اللجنة لاتخاذ قرار في هذا الوقت.

رد الادارة

٥١ - وجهت المديرة التنفيذية الشكر إلى أعضاء المجلس التنفيذي على تأييدهم الايجابي بصفة عامة لمقترحات الصندوق. ووافقت على أن يكون الصندوق متسقا في استخدام المصطلحات في مجال الصحة الانجابية وأكدت للمجلس أن الصندوق سيتمسك بالمصطلحات الدقيقة المستخدمة في برنامج العمل. ووافقت أيضا على تغيير تسمية المجال البرنامجي الثاني من "السياسة العامة السكانية" إلى "السياسة العامة السكانية في مجال الاستراتيجيات الانمائية". وأوضحت أن الصندوق أبرز بعض المبادئ في الفرع الثاني من التقرير، ليس بسبب أن الصندوق يرى أن تلك المبادئ هي أكثر أهمية من المبادئ الأخرى الواردة في برنامج العمل، ولكن لأنها ذات صلة خاصة بعمل الصندوق. وأشارت في هذا الصدد إلى أن الفقرة الاستهلالية في الفرع الثاني من التقرير ذكرت بوضوح أن جميع الأنشطة في البرامج التي تحصل على مساعدات من الصندوق سيجري الاضطلاع بها وفقا لمبادئ وأهداف برنامج العمل.

٥٢ - وفيما يتعلق بأعمال مفهوم الصحة الانجابية، أشارت المديرة التنفيذية أن الصندوق يعمل حاليا مع منظمة الصحة العالمية واليونيسيف في هذا الصدد. وعلاوة على ذلك، يتولى الصندوق مراجعة برامجه القطرية لكي يرى كيف يمكن تكييف هذه البرامج مع نهج الصحة الانجابية. وفيما يتعلق بنسبة الموارد المخصصة لرعاية الصحة الانجابية، شددت المديرة التنفيذية على أنه رقم شامل، وهو يتمشى بدرجة أو بأخرى مع المخصصات الحالية لتنظيم الأسرة والأنشطة المرتبطة به في مجال الاعلام والتثقيف والاتصال. وأكدت لأعضاء المجلس التنفيذي أن الصندوق سيواصل تكييف مساعدته مع الاحتياجات المحددة للبلدان فرادى.

٥٣ - وفيما يتعلق بمسألة التعاون فيما بين الوكالات والمزايا النسبية لمختلف وكالات ومؤسسات الأمم المتحدة، لا سيما في مجال الصحة الانجابية، أبلغت المديرة التنفيذية المجلس التنفيذي بالتقدم الذي أحرزته فرقة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية بتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وتمثل أحد أهداف فرقة العمل في تعريف المزايا النسبية للوكالات في المجالات المختلفة لبرنامج العمل. ووعدت بأن تطلع المجلس على التطورات في فرقة العمل المشتركة بين الوكالات ووافقت على الاقتراح بأن يشتمل التقرير السنوي للصندوق على فرع يتعلق بتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

٥٤ - وفيما يتعلق بالسياسة العامة للصندوق في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز)، أعادت تأكيد الالتزام القوي للصندوق في البرنامج المشترك بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز) والذي يخضع لاشراف مشترك، فأشارت إلى أن الصندوق كان أحد المنظمات الأولى في إعارة أحد الموظفين إلى أمانة البرنامج.

٥٥ - وفيما يتعلق بالنظام المقترح لتخصيص الموارد، أقرت المديرة التنفيذية بأن هناك بيانات محدودة متاحة تتعلق ببعض المعايير. ولذلك فإنه من الأهمية البالغة دعم المبادرات لجمع وتمحيص البيانات المتعلقة بهذه المؤشرات. وقالت إن الصندوق كان مستعدا على الدوام لتقبل اقتراح استخدام رقم الـ ٧٥٠ دولارا بدلا من ١ ٠٠٠ دولار كحد أدنى للناتج القومي الاجمالي. غير أنها ذكّرت أعضاء المجلس التنفيذي بأن النظام

الجديد كان الهدف منه أن يكون مجرد اقتراح وأنه من المطلوب إجراء المزيد من التحليل لتطوير النظام. وأكدت لأعضاء المجلس أن الصندوق سيأخذ في الاعتبار التعليقات التي جرى الادلاء بها خلال المناقشة، وقالت إن الصندوق سينظم اجتماعات إحاطة غير رسمية لأعضاء المجلس قبل تقديم اقتراح نهائي إلى المجلس لكي يقره. وأقرب وقت يتوقع فيه الصندوق أن يقدم مثل هذا الاقتراح إلى المجلس سيكون الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٦.

٥٦ - وأعادت المديرة التنفيذية تأكيد أن الصندوق ملتزم بالكامل بزيادة مخصصاته لأقل البلدان نموا بصفة عامة وللبلدان الافريقية بصفة خاصة. وشددت على أن الصندوق يتوقع أن تستفيد أقل البلدان نموا بصورة أكبر من الاستراتيجية المقترحة لتخصيص الموارد. ولاحظت أيضا أن الصندوق سيواصل تقديم مساعدة مؤقتة إلى البلدان التي تجتاز اقتصاداتها مرحلة انتقالية، كما دعا إلى ذلك برنامج العمل. ووافقت على أن يكون للصندوق دور رئيسي يضطلع به في تعبئة الموارد، سواء المحلية أو الخارجية، من أجل البرامج السكانية وتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وأكدت لأعضاء المجلس أن الصندوق ملتزم بمبدأ العمومية.

٥٧ - وفيما يتعلق بمسألة تسمية المديرين القطريين للصندوق ممثلين للصندوق، أعادت المديرة التنفيذية تأكيد أن مثل هذا التدبير لن تترتب عليه أي آثار في الميزانية أو يؤدي إلى تغيير الترتيبات الحالية مع برنامج الأمم المتحدة الانمائي على الصعيد القطري وسينفذ في سياق نظام المنسقين المقيمين وبدعم كامل منه.

٥٨ - واعتمد المجلس التنفيذي المقررين التاليين:

١٥/٩٥ - الأولويات البرنامجية والاتجاهات المستقبلية لصندوق الأمم المتحدة للسكان في ضوء المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بالتقرير الوارد في الوثيقة DP/1995/25 و Corr.1؛

٢ - يطلب أن يلتزم برنامج المساعدة لصندوق الأمم المتحدة للسكان في المستقبل بالمبادئ الواردة في الفصل الثاني من برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية؛

٣ - يؤيد المخطط العام لبرنامج المساعدة المقبل لصندوق الأمم المتحدة للسكان الذي يجب تنفيذه بما يتفق تماما مع برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية؛

٤ - يقر المجالات الأساسية لبرنامج الصحة الإنجابية، بما في ذلك تنظيم الأسرة والصحة الجنسية؛ والاستراتيجيات المتعلقة بالسكان والتنمية؛ والدعوة، ويطلب الى المديرة التنفيذية تركيز المساعدة المقدمة من صندوق الأمم المتحدة للسكان في اطار المجالات الأساسية، مع التشديد على أن السياسات السكانية جزء لا يتجزأ من استراتيجية التنمية المستدامة وإن الحاجة تدعو إلى أن يتعاون صندوق الأمم المتحدة للسكان مع الشركاء الآخرين في صياغة استراتيجياتها؛

٥ - يحيط علما بالنهج المقترح لتخصيص الموارد؛ ويدعو المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان إلى تحسين النهج المقترح، استنادا إلى الأحكام ذات الصلة من برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، بما في ذلك الفقرات ١٤ - ١٤ و ١٤ - ١٥ و ١٤ - ١٦، وأيضا إلى المؤشرات النوعية والكمية ذات الصلة، مع الأخذ في الاعتبار التام الآراء التي أعربت عنها الوفود خلال الدورة الحالية، وضرورة إيلاء اهتمام خاص لأقل البلدان نموا وأفريقيا؛ وتقديم تقرير في هذا الشأن إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٦؛

٦ - يشير إلى مقرر المجلس التنفيذي ١١/٩٥ ويؤكد، في سياق برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز)، أهمية ادماج الجوانب المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز) في أنشطة صندوق الأمم المتحدة للسكان؛

٧ - يطلب إلى المديرة التنفيذية أن تدرج في تقريرها السنوي إلى المجلس التنفيذي التقارير المتعلقة بتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية؛

٨ - يطلب أيضا أن يقدم صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى المجلس التنفيذي في دروته العادية الأولى لعام ١٩٩٦ مذكرة معلومات أساسية موجزة عما إذا كان ينبغي للمجلس النظر في الانضمام إلى عضوية اللجنة المشتركة بين منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الصحة العالمية والمعنية بالسياسات الصحية؛

٩ - يطلب كذلك إلى المديرة التنفيذية أن تقدم مشروع بيان عن المهام التي يضطلع بها صندوق الأمم المتحدة للسكان، استنادا إلى التقرير الوارد في الوثيقة DP/1995/25 و Corr.1، مع الأخذ في الاعتبار تماما المناقشة التي جرت داخل المجلس التنفيذي، بما في ذلك التعليقات التي أبديت عن زيادة تحسين وتحديد المجالات البرنامجية المختلفة وعن استخدام المصطلحات وما ورد في هذا المقرر.

١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٥

٢٠/٩٥ - صندوق الأمم المتحدة للسكان: الترتيبات المؤسسية

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بالاتفاق بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان على إطلاق صفة الممثلين المقيمين لصندوق الأمم المتحدة للسكان على المديرين القطريين المقيمين التابعين للصندوق؛

٢ - يوصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي، خلال الجزء الخاص بأنشطته التنفيذية والجمعية العامة بإقرار هذا الاتفاق، على أن يكون مفهوما أن صندوق الأمم المتحدة للسكان سيتخذ التدابير اللازمة لتعزيز التعاون مع المنسقين المقيمين للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة ودعمهم بنشاط، مع مراعاة قرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٧ وأيضا شريطة ألا يؤدي هذا الاتفاق إلى زيادة النفقات الادارية لصندوق الأمم المتحدة للسكان.

١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٥

جيم - خطة العمل والتنفيذ المالي للبرامج

٥٩ - عرض نائب المديرة التنفيذية (للسياسات والتنظيم) خطة العمل للفترة ١٩٩٦-١٩٩٩ وطلب صلاحية الترخيص بالنفقات البرنامجية (الوثيقة DP/1995/26)، وحالة التنفيذ المالي للبرامج والمشاريع القطرية المعتمدة من مجلس الادارة والمجلس التنفيذي (الوثيقة DP/1995/27). وأشار إلى الزيادة الحاصلة في إيرادات صندوق الأمم المتحدة للسكان من الموارد العادية في عام ١٩٩٤ بنسبة ٢٠,٨ في المائة بالمقارنة بعام ١٩٩٣. وأكد أن الصندوق لم ينفق فحسب إيرادات عام ١٩٩٤ كاملة، بل خفض أيضا بصورة كبيرة المبالغ المرحلة من عام ١٩٩٣ إلى ١٩٩٤. وأوضح أن حساب الإيرادات المسقطة في خطة العمل للفترة ١٩٩٦-١٩٩٩ قام على افتراض مساهمة سنوية تقدمها الولايات المتحدة بقيمة ٥٥ مليون دولار، وزيادة سنوية بنسبة ٨ في المائة في مساهمات المانحين الآخرين. وفيما يتعلق بتوزيع الموارد القابلة للبرمجة، قال إن نسبة الزيادة في القيم المطلقة للمبالغ المقدمة إلى افريقيا جنوب الصحراء الكبرى وهي ٣٣ في المائة تمثل التغيير الوحيد المهم الحاصل مقارنة بخطة عمل الفترة ١٩٩٥-١٩٩٨. وأكد أيضا مواكبة الصندوق للأهداف المحددة فيما يتعلق بالتنفيذ المالي لبرامجه القطرية، وإن كان يحتاج إلى موارد أخرى حتى يتمكن من توفير كامل المبلغ المطلوب لهذه البرامج.

٦٠ - ولاحظ كثير من الوفود بارتياح الزيادة في ايرادات الصندوق، وأعرب عن ترحيبه بالتحسن الحاصل في استعمال الموارد في عام ١٩٩٤. غير أن بعض الوفود رأى أن مستوى المبالغ المرحلة لا يزال بالغ الارتفاع، وحث الصندوق على اتخاذ خطوات من أجل تسوية هذه الحالة. وأعرب عدد من الوفود عن قلقه إزاء الحسابات المستعملة في اسقاطات ايرادات الفترة ١٩٩٦-١٩٩٩، ورأي أنها مفرطة في التفاؤل

في ضوء الشكوك التي تكتنف تبرعات أحد المانحين الكبار والانخفاض الحاصل أخيرا في المساعدة الانمائية المقدمة من بعض كبار المانحين. واقترح أحد الوفود أن يقوم الصندوق بهمة أكبر بالبحث عن قنوات تمويل غير تقليدية، وطلب آخر الحصول على معلومات عن الجوانب المالية للتعاون بين بلدان الجنوب.

٦١ - واستصوبت طائفة من الوفود إجراء زيادة أكبر نسبيا في حصة الموارد المخصصة لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وأوصت باجراء مراجعة على هذا الأساس للتوزيع الاقليمي للموارد قبل إقرار خطة العمل. غير أن عدة وفود أخرى حذرت من التنقيح الوقتي لخطة العمل بدون إجراء تحليل متأن لدواعي هذا التخصيص المختلف للموارد بحسب المناطق، والآثار التي يمكن أن تترتب عليه. وبعد مناقشة قصيرة، وافق أعضاء المجلس التنفيذي على استعراض مسألة التوزيع الاقليمي، بما فيها حصة الموارد الخاصة بأفريقيا، في ضوء استراتيجية تخصيص الموارد المقبلة للصندوق. وسوف تستخدم هذه الاستراتيجية الجديدة، التي سيناقشها المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٦، كأساس لخطة العمل السنوية المقبلة. كذلك، اقترح أحد الوفود تنقيح خطة العمل بما يعكس الأولويات البرنامجية الجديدة للصندوق.

٦٢ - وبخصوص التنفيذ المالي، طلب كثير من الوفود إجراء مزيد من التحليل للعوامل التي تتسبب في حدوث اختلافات في معدلات تنفيذ البرامج القطرية. ولاحظ عديد منهم انخفاض معدلات التنفيذ على وجه العموم في البلدان الافريقية وطلب تفسيرا لبطء معدل التقدم المتحقق.

٦٣ - وأعرب نائب المديرة التنفيذية (للسياسات والتنظيم) عن شكره للمجلس التنفيذي لما أبداه من تعليقات إيجابية بشأن تحسن معدل استعمال موارد الصندوق، وأكد أن الصندوق سيواصل بذل جهوده من أجل خفض قيم المبالغ المرحلة. وقال إن الزيادة التقديرية في تبرعات المانحين البالغة ٨ في المائة سنويا مستمدة من أنماط الايرادات للفترة ١٩٨٥-١٩٩٤ التي تظهر زيادة سنوية بنسبة ٩ في المائة. وعلى ذلك، رأى الصندوق أن اسقاطات الايرادات في خطة العمل للفترة ١٩٩٦-١٩٩٩ هي اسقاطات واقعية. وأكد أيضا أن خطة العمل، باعتبارها خطة مستمرة، تنقح سنويا وتقدم إلى المجلس. ومن هنا يمكن أن تجري على الفور التسويات اللازمة في حالة حدوث انخفاض حاد في التبرعات. كما أوضح أن الصندوق يجتهد في البحث عن مصادر غير تقليدية للتمويل، لا سيما في القطاع الخاص، إلا أن نتائج هذه الجهود لا تزال حتى الآن هامشية. وبخصوص التعاون بين بلدان الجنوب قال إن البيانات المالية ذات الصلة ترد في البرامج القطرية والمشتركة بين الأقطار للصندوق.

٦٤ - وردا على استفسارات بشأن تخصيص الموارد بحسب المنطقة، أكد نائب المديرة التنفيذية (للسياسات والتنظيم) أن المعايير المستعملة في الحسابات ذات الصلة مستمدة من قرارات مجلس الادارة المتصلة بنظام الأولويات القطرية وغيرها من مؤشرات التخصيص، بما في ذلك المؤشرات المتعلقة بالمجالات البرنامجية. وأكد أن خطة العمل المقبلة ستعبر عن الاستراتيجية الجديدة لتخصيص الموارد التي سيعتمدها المجلس التنفيذي. كذلك، سيجري استخدام الأولويات البرنامجية الجديدة بمجرد أن يتوصل المجلس إلى قرار نهائي في هذا الشأن. وكرر التأكيد بأن زيادة القيم المطلقة لمبالغ المساعدة المقدمة إلى

افريقيا جنوب الصحراء من ٥٤ مليون دولار إلى ٧٢ مليون دولار سنويا هي زيادة كبيرة. ونظرا إلى أن تخصيص حصة لافريقيا بنسبة أكبر من ذلك ينطوي على عملية إضافية لإعادة توزيع الموارد من المناطق الأخرى، فإن تنقيح كهذا يحتاج إلى دراسة متأنية من جانب المجلس.

٦٥ - وفيما يتعلق بمعدلات التنفيذ، لاحظ أن القصد من الوثيقة الحالية هو تقديم استعراض عام، حسبما طلب مجلس الادارة في السنوات السابقة. لكن إذا كانت هذه هي رغبة المجلس التنفيذي فسوف يقوم الصندوق برحابة صدر بادراج تحليل في خطط عمله المقبلة للعوامل المحددة لمعدلات التنفيذ في البرامج القطرية كل على حدة.

٦٦ - وشرح نائب المديرة التنفيذية (البرنامج) طبيعة تدفقات الايرادات التي تستعصى على التنبؤ وهو ما يحول دون تنفيذ البرامج بدون اعاقة، ويتسبب بدوره في بعض الاختلاف الحاصل في معدلات التنفيذ. ولاحظ أن الصندوق اتخذ عدة مبادرات من أجل زيادة هذه المعدلات في عام ١٩٩٤ تضمنت، في جملة أمور، إلغاء السقوف القطرية بما يسمح بالتخصيص الكامل للموارد في إطار البرنامج القطري المعتمد، ومطالبة جميع المكاتب القطرية بتقديم تقارير ربع سنوية للنفقات لتمكين الصندوق من استعراض مستويات الانفاق وترحيل الموارد بين البرامج وفقا لذلك.

٦٧ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر التالي:

١٦/٩٥ - خطة عمل صندوق الأمم المتحدة للسكان وطلب صلاحية الترخيص بالنفقات البرنامجية

إن المجلس التنفيذي،

١ - يقر مقترحات تخطيط الموارد البرنامجية المقدمة من المديرة التنفيذية والمبينة في الفقرات من ٧ إلى ١٥ في الوثيقة DP/1995/26، مع الأخذ في الاعتبار تماما الفقرة ٤ من المقرر ١٥/٩٥؛

٢ - يوافق على طلب صلاحية الترخيص بالنفقات البرنامجية لعام ١٩٩٦ بمستوى معادل للموارد الجديدة القابلة للبرمجة لعام ١٩٩٦ والمقدرة حاليا بمبلغ ٢٦٣ مليون دولار؛

٣ - يقر استخدام التقديرات التالية للموارد الجديدة القابلة للبرمجة من الموارد العادية للفترة ١٩٩٧-١٩٩٩: ٢٨٠ مليون دولار لعام ١٩٩٧؛ و ٢٩٨ مليون دولار لعام ١٩٩٨؛ و ٣١٩ مليون دولار لعام ١٩٩٩؛

٦ - يقر أيضا استخدام التقديرات التالية للموارد الجديدة القابلة للبرمجة من التمويل متعدد الأطراف: ١٥ مليون دولار سنويا للأعوام من ١٩٩٦ إلى ١٩٩٩.

٨ حزيران/يونيه ١٩٩٥

دال - المبـــادرة العالميـــة بشأن الاحتياجات من وسائـل منع الحمل

٦٨ - قدم نائب المديرة التنفيذية (الخدمات التقنية) التقرير المتعلق بمركز المبادرة العالمية بشأن الاحتياجات من وسائل منع الحمـــل والاحتياجات المتصلـــة بإدارة السوقيات في البلدان الناميـــة في التسعينات (الوثيقة DP/1995/24/Part II). ولاحظ أن المبادرة العالمية قد أنجزت العمل المنوط بها في عام ١٩٩١، بما فيه إجراء دراسات متعمقة في ١٢ بلدا؛ ونشر تقارير عن الدراسات المتعمقة والتقارير التقنية الأخرى؛ ووضع قاعدة بيانات وسائل منع الحمل؛ ووضع عملية للمتابعة. وقال إن اجتماعا عقـــد مؤخـــرا للفريق الاستشاري بشأن المبادرة العالمية قد توصل الى توافق عام في الآراء بشأن أربع نقاط هي: (أ) ينبغي أن يستمر عمل المبادرة العالمية وأن يضفى الطابع المؤسسي على أمانتها وأن تشكل جزءا لا يتجزأ من صندوق الأمم المتحدة للسكان؛ (ب) وينبغي أن تجري الأمانة متابعة منتظمة للأنشطة وأن تساعد على تنظيم وتعزيز التدريب على إدارة السوقيات، وهو مجال مطلوب بشدة؛ (ج) وأن يواصل تطوير قاعدة بيانات وسائل منع الحمل لتوفير صورة أكثر اكتمالا عن الطلب والعرض على المستوى القطري، وأن تدرج معلومات عن وسائـــل منع الحمل التي يتم انتاجها محليا و /أو التي تتوفر بالطرق التجارية؛ (د) وينبغي أن ينشئ صندوق الأمم المتحدة للسكان مرفقا عالميا لوسائل منع الحمل وأن يديـره بقصد القضاء على حالات الإنقطاع في الإمداد بوسائل منع الحمل وتحقيق وفورات في الحجم في شراء وسائل منع الحمل.

٦٩ - ورحبت عدة وفود بالتقرير المتعلق بالمركز وأشادت بإنجازات المبادرة العالمية. وأعرب العديد منها عن مساندته القوية لمواصلة المبادرة العالمية الى ما بعد ١٩٩٥ وأوصت باستكشاف طرق إضفاء الطابع المؤسسي على أمانة المبادرة. وفي هذا الصدد أوصت عدة وفود بإدماج المبادرة العالمية في البرنامج العام لصندوق الأمم المتحدة للسكان، وجعل أمانتها جزءا دائما من الصندوق في نهاية المطاف. واقترح أحد الوفود أن يرد هذا الاجراء في مقترحات ميزانية الصندوق لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧. وأثنى عدد من الوفود على عمل وحدة المشتريات لصندوق الأمم المتحدة للسكان وأكدوا على ضرورة مواصلة تعزيز قدرة الصندوق الشرائية وقدرته التقنية في هذا المجال. واقترحت عدة وفود أن يعيد الصندوق تقييم دوره في العمل على ضمان وكفالة وسائل منع الحمل وتلبية الاحتياجات غير الملباة، سواء من وسائل منع الحمل أو من إدارة السوقيات، بما في ذلك التعاون مع الفاعلين الرئيسيين الآخرين في هذا المجال.

٧٠ - وأكدت عدة وفود على أهمية تركيز الاهتمام على المسائل المتعلقة بجودة الرعاية وضمان الجودة، فضلا عن تلبية احتياجات المراهقين والشبان والعزاب من وسائل منع الحمل. وأكد عدد من الوفود على أهمية الإنتاج المحلي لوسائل منع الحمل وضرورة تشجيع التوزيع المحلي وتعزيز القدرة المحلية على تولي البرامج وإدارتها. وأكد أحد الوفود على ضرورة مراعاة التباينات الثقافية مراعاة تامة في الجهود الرامية الى تلبية الاحتياجات من وسائل منع الحمل لدى فرادى البلدان، وأعرب عن تحفظات بلده بشأن توفير وسائل منع الحمل للمراهقين والشباب والعزاب.

٧١ - وردا على اقتراحات متعلقة بمواصلة عمل المبادرة العالمية، وافق الصندوق على أن يقدم للمجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٥ مقترحات بشأن مواصلة المبادرة العالمية الى ما بعد عام ١٩٩٥، في سياق برنامج الصندوق المشترك بين الأقطار للفترة ١٩٩٦-١٩٩٩، فضلا عن مقترحات بشأن بعض الخيارات المتعلقة بطرائق إنشاء مرفق عالمي لوسائل منع الحمل. كما وافق الصندوق على إعادة تقييم دوره في مجال الاحتياجات من وسائل منع الحمل وإدارة السوقيات وعلى تحليل أفضل الطرق لتلبية الاحتياجات غير الملباة في هذه المجالات الرئيسية، بما فيها الحاجة الى ضمان الجودة. وسيقدم هذا التحليل في شكل تقرير إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٦.

٧٢ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر التالي:

٢١/٩٥ - المبادرة العالمية بشأن الاحتياجات من وسائل منع الحمل والاحتياجات المتصلة بإدارة السوقيات في البلدان النامية في التسعينات

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بالتقرير المتعلق بالمبادرة العالمية بشأن الاحتياجات من وسائل منع الحمل والاحتياجات المتصلة بادارة السوقيات في البلدان النامية في التسعينات والوارد في الوثيقة DP/1995/24/Part.II؛

٢ - يطلب الى المدير التنفيذي أن يقدم الى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٥، وفي سياق برنامج صندوق الأمم المتحدة للسكان المشترك بين الأقطار، اقتراحا باستمرار المبادرة العالمية لما بعد عام ١٩٩٥، وأن يدرج، في هذا الاقتراح، مخططا بالأهداف والأساليب والإجراءات المتعلقة بإمكانية وضع ترتيب في المستقبل بشأن وسائل منع الحمل على الصعيد العالمي؛

٣ - يطلب أيضا الى المدير التنفيذي أن يقدم الى المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٦، تقريرا يتضمن إعادة تقييم الدور المستقبلي لصندوق الأمم المتحدة للسكان في تقييم الاحتياجات غير الملباة من وسائل منع الحمل والوفاء بها والاحتياجات المتصلة بإدارة السوقيات.

١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٥

هاء - التدابير المتخذة لتنفيذ مقرر المجلس التنفيذي ٢٥/٩٤: تقديم المساعدة الى رواندا

٧٣ - أعربت وفود عديدة عن تقديرها لأنشطة صندوق الأمم المتحدة للسكان المضطلع بها في إطار البرنامج القطري الجاري ولا سيما منذ بدء حالة الطوارئ الوطنية. وأيدت معظم الوفود في حديثها المرونة

التي أبديت في الأنشطة المضطلع بها حتى الآن والسماح بنفقات إجمالية تصل الى ٧,٨ مليون دولار حتى نهاية البرنامج القطري. بيد أن وفود عديدة أعربت عن تحفظاتها بشأن المبررات المقدمة للإنفاق المحتمل لمبلغ يصل الى ٠٠٠ ٨٠٠ دولار أكثر مما تمت الموافقة عليه أصلا من أجل البرنامج.

٧٤ - وأوضح مدير شعبة أفريقيا أنه في ضوء التغييرات في الملامح السكانية الناجمة عن حالة الطوارئ، فإنه من المطلوب إجراء مسح ديموغرافي واسع النطاق، وكذلك القيام باستثمار أكبر مما هو متوقع في قطاع الصحة الإنجابية/تنظيم الأسرة بسبب تدمير الهياكل الأساسية.

٧٥ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر التالي:

١٤/٩٥ - تنفيذ المقرر ٢٥/٩٤: تقديم المساعدة الى رواندا

إن المجلس التنفيذي،

١ - يوافق على استمرار تنفيذ المقرر ٢٥/٩٤، الذي يفسح المجال للمرونة في إنفاق الموارد القطاعية من موارد البرنامج القطري الثالث لرواندا ولنفقات إجمالية تصل الى ٧,٨ مليون دولار لتمكين صندوق الأمم المتحدة للسكان من مواصلة الاستجابة للاحتياجات المتنامية لحكومة رواندا لأغراض التعمير والتنمية.

٨ حزيران/يونيه ١٩٩٥

ثالثا - البرامج القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان

طلب موارد إضافية للبرنامج القطري لناميبيا

٧٦ - أيدت وفود عديدة الطلب المقدم لتخصيص موارد إضافية للبرنامج القطري لناميبيا التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان. بيد أن اثنين من الوفود لاحظا أن الأموال المطلوبة تمثل زيادة كبيرة عن المبلغ الأصلي المعتمد. وأشار أحد الوفدين إلى أن الموارد التكميلية مطلوبة لكثير من الأنشطة التي تشكل جزءا من البرنامج القطري الذي اعتمده مجلس الإدارة في دورته التاسعة والثلاثين (١٩٩٢)، وتساءل عما إن كانت رداءة التخطيط وسوء الإدارة المالية قد أسهما في انخفاض معدل تنفيذ تلك الأنشطة. ولاحظ الوفد الآخر أن ناميبيا ليست من البلدان ذات الأولوية فيما يتعلق بالمساعدة المقدمة من الصندوق. وأشار من ثم الى أنه قد يلزم للصندوق أن يعيد النظر في معاييره المتعلقة بالبلدان ذات الأولوية و/أو أن يبحث ما إن كان ينبغي جعل ناميبيا من البلدان ذات الأولوية. وعلق وفد ثالث على الحاجة الى بناء قدرة وطنية وطلب أن يولي الصندوق اعتباره لتلك الحاجة.

٧٧ - وأعرب ممثل ناميبيا عن امتنان بلده للصندوق لما يتلقاه منه من دعم. وعلى الرغم من أن ناميبيا ليست من البلدان ذات الأولوية فيما يتعلق بالمساعدة المقدمة من الصندوق، فإن سكان البلد يزدادون بمعدل سريع. وقال إن أهداف البرنامج لا تزال صحيحة. ووصف حمل المراهقات ومظاهر عدم الوعي فيما يتعلق بنوع الجنس بأنهما من الشواغل الرئيسية لدى حكومته، وأكد أهمية أنشطة الإعلام والتثقيف والاتصال في هذا الصدد. ولاحظ أن العوامل السكانية هي من العناصر الإنمائية الجوهرية وذكر أن حكومته تواصل التقدم صوب صياغة سياسة سكانية.

٧٨ - وأعربت مديرة شعبة افريقيا عن شكرها للوفود لما أبدته من تأييد. وذكرت أن مستوى التمويل الذي طُلب للبرنامج القطري الأصلي اتسم بالتحفظ لأن ناميبيا ليست من البلدان ذات الأولوية ولأنه لم تكن قد ثبتت بعد القدرة الاستيعابية لهذه الدولة الجديدة. بيد أنها أكدت أن احتياجات هذه الدولة في مجال السكان تبرر المستوى المطلوب من مساعدة الصندوق. ولاحظت أنه على الرغم من ارتفاع نصيب الفرد من الدخل نسبيا في ناميبيا، فإن هذا الثراء الظاهري يخفي وراءه توزيعا للدخل شديد الانحراف، حيث لا تحصل أغلبية كبيرة من السكان إلا على نسبة مئوية ضئيلة من الناتج المحلي الإجمالي. وأكدت أن الحكومة ملتزمة التزاما قويا بتعجيل البرنامج السكاني وأن تنفيذ البرنامج يمضي على نحو أفضل مما كان متوقعا، من الناحيتين الفنية والمالية معا - إذ تم إنفاق ٧٧ في المائة من الأموال المعتمدة خلال السنوات الثلاث الأولى من البرنامج. ويلزم رصد أموال تكميلية لتعزيز البرنامج الوطني للصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة؛ وبدء الأنشطة المتعلقة بالإعلام والتثقيف والاتصال وبنوع الجنس والسكان والتنمية؛ وصياغة سياسة سكانية وطنية؛ وتنمية الموارد البشرية؛ وبناء القدرة الوطنية.

٧٩ - وأشار نائب المدير التنفيذي (البرنامج) إلى أن طلب الموارد الإضافية متوافق مع التوصيات التي أسفر عنها استعراض منتصف المدة للبرنامج القطري، وأن ناميبيا تبدو مرشحا مثاليا للمساعدة المقدمة من الصندوق بالنظر إلى تركيز المجلس التنفيذي على الحاجة إلى زيادة الموارد المخصصة للمنطقة الأفريقية. وعلاوة على ذلك، فإن من الواضح أن ناميبيا تحتاج إلى الدعم من الصندوق وأنها تريد هذا الدعم، وأن لديها القدرة على إنفاق الأموال التي ستخصص لها إنفاقا فعالا.

٨٠ - ووافق المجلس التنفيذي على طلب اعتماد سلطة التمويل الإضافية للبرنامج القطري لناميبيا التابع لصندوق الأمم المتحدة للسكان، بصيغته الواردة في الوثيقة DP/1995/28.

٨١ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بحالة التنفيذ المالي للبرامج والمشاريع القطرية (DP/1995/27).

رابعا - صندوق الأمم المتحدة للسكان/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: التقارير المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

ألف - متابعة قراري الجمعية العامة ٢١١/٤٤ و ١٩٩/٤٧

٨٢ - حدد مدير البرنامج المساعد، مدير مكتب دعم السياسات والبرامج في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في بيانه الاستهلالي، عددا من التدابير المتصلة بالسياسة العامة والتدابير البرنامجية والإدارية التي اتخذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خلال السنة الماضية لتنفيذ قراري الجمعية العامة ٢١١/٤٤ و ١٩٩/٤٧. وقال

إنه تم اتخاذ إجراءات على مستويين: أولا اتخذ صندوق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إجراءات فردية بشأن أحكام القرارين التي لها تأثير مباشر على عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مثل النهج البرنامجي، والتنفيذ الوطني، وتحقيق اللامركزية وتفويض السلطة، والتدريب المشترك، ومذكرات الاستراتيجيات القطرية؛ وثانيا، قام برنامج الأمم المتحدة الانمائي بالاشتراك مع المنظمات الشريكة من خلال الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات واللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية، باتخاذ إجراءات بشأن جوانب القرار التي ترتبت عليها آثار في الجهاز الإنمائي للأمم المتحدة ككل، مثل نظام المنسقين المقيمين، ومواءمة دورات البرمجة والأماكن والخدمات المشتركة.

٨٣ - وأشار نائب المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان (البرنامج)، في بيانه الاستهلالي، إلى العلاقة الوثيقة بين عملية استعراض البرامج وإعداد الاستراتيجيات التي يقوم بها الصندوق والنهج البرنامجي. وقال إن عملية استعراض البرامج وإعداد الاستراتيجيات تضمنت تحليلا شاملا لحالة السكان على الصعيد القطري وأكد أنه تم خلال عملية إعداد الاستراتيجيات التشاور مع جميع الجهات النشطة على الصعيد القطري في مجال السكان. وقال إن نظام خدمات الدعم التقني/فريق الدعم القطري كان له دور نشط في هذه العملية، حيث قدم الإرشاد التقني والتحليلي اللازم على الصعيد القطري. وأوضح أن الصندوق استفاد بصورة متزايدة من التنفيذ الوطني، ومن الخبرات الوطنية المتاحة. وكان قصور القدرات الوطنية والإبلاغ المالي من بين المشاكل التي واجهها الصندوق في مجال التنفيذ الوطني. وواصل الصندوق جهوده الرامية إلي تحقيق اللامركزية عن طريق نقل سلطة الموافقة على المشاريع إلى الميدان ومنح ١٢ بلدا السلطة الكاملة للموافقة على المشاريع، على أساس تجريبي.

٨٤ - ولاحظت عدة وفود التقدم الملموس الذي أحرزه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان في تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٧. ورحبت تلك الوفود بالشكل الموحد للتقارير.

٨٥ - وكان الاهتمام الذي أبدي بشأن مذكرات الاستراتيجيات القطرية والعمل الذي أنجز في هذا الشأن مشجعا بوجه خاص. وسأل أحد الوفود عما إذا كان من الممكن وضع شكل موحد لمذكرات الاستراتيجية القطرية. وأعرب بعض المتكلمين عن تأييدهم لمبدأ مذكرات الاستراتيجيات الإقليمية وأشادوا بجدواها كأداة لتعزيز نظام المنسقين المقيمين، غير أنهم طلبوا ضمانات بأن يظل إعدادها خيارا وطنيا، كما استهدفت الجمعية العامة. وأعرب أحد الوفود عن شكه في جدوى مذكرات الاستراتيجية القطرية بالنسبة للبلدان ذات أرقام التخطيط الارشادية المنخفضة. وطلب وفد آخر إعداد تقرير مرحلي عن صياغة مذكرات الاستراتيجية القطرية على الصعيد القطري، كأداة لدراسة جدوى هذه العملية. وسئل صندوق الأمم المتحدة للسكان عما إذا كانت مذكرات الاستراتيجيات القطرية قد ساعدت في إدماج الاستراتيجيات السكانية على الصعيد القطري.

٨٦ - وطلبت الوفود معلومات محددة عن دور مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في مجال التنفيذ الوطني. وفيما يتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان، طلبت عدة وفود توضيحات بشأن دور الوكالات المتخصصة في التنفيذ الوطني بعد انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

٨٧ - كما طُلبت معلومات إضافية بشأن استخدام نظـــام المنسقين المقيمين وتجربة النهج البرنامجي، لا سيما فيما يتعلق بالتنفيذ الناقص الذي له علاقة بهذه الآلية في أحد البلدان.

٨٨ - وحظيت جهود المنظمتين من أجل تحقيق اللامركزية بالتأييد، وطلب بعض المتكلمين ضمانات بشأن المساءلة.

٨٩ - وأشيد بالاتفاق الذي توصل إليه الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات لتوسيع دائرة المرشحين لشغل مناصب المنسقين المقيمين. وأعرب عن الأمل في أن ترشح المنظمات المساهمة أفضل العناصر المتوفرة لديها. وطرح سؤال يتعلق بالكيفية التي تضمن بها المنظمات التي تسهم في تقديم المرشحين تيسير عودة هؤلاء الموظفين إلى عملهم.

٩٠ - وقدمت تعليقات أخرى تتعلق بفرص تعزيز قواعد البيانات داخل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالنسبة للبلدان المتلقية الجديدة، وتشجيع المجلس التنفيذي على الاضطلاع بدور استراتيجي أكبر في عملية البرمجة القطرية وأشير إلى الإجراءات التي اتخذها المجلس التنفيذي لليونيسيف في هذا الصدد، وطُلب تجميع ودراسة التكاليف المحلية، بما في ذلك الخدمات المحلية.

٩١ - ولاحظت عدة وفود عدم الإشارة إلى الرصد والتقييم في وثيقة برنامج الأمم المتحدة الانمائي. وعلاوة على ذلك، طُلب زيادة الجانب التقني في التقارير التي تقدم في المستقبل، خاصة فيما يتعلق بالمشاكل التي تعترض تنفيذ القرارات، لا سيما على الصعيد القطري. ولتسهيل مهمة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في إسداء المشورة إلى برنامج الأمم المتحدة الانمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، اقترح أيضا أن ينظر برنامج الأمم المتحدة الانمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف في المستقبل في وضع تقرير واحد مشترك، ويمكن أن يتم ذلك من خلال الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسات.

٩٢ - وردا علـــى النقاط التي أثيرت، أبلغ مديـــر البرنامج المساعد المجلس التنفيذي أن ما يزيد على ٤٠ في المائة من الممثلين المقيمين قد عملوا في مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى اكتسبوها خـلال حياتهم الوظيفية. وأعرب عن أسفه لعدم ورود إشارة خاصة إلى التقييم والرصد لكنه أوضح أنه أحرز بعض التقدم فيما يتعلق بتنسيق التقييم والرصد فيما بين مؤسسات الأمم المتحدة. وقال إن بيانا مفصلا بشأن التقدم المحرز في هذه المجالات أدرج في تقرير الأمين العام المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي. كما أبلغ المجلس بالجهود التي تبذل حاليا داخل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لوضع نظام فعال لإدارة المعلومات، لأن ذلك يعد متطلبا أساسيا واضحا لنجاح عملية تحقيق اللامركزية داخل المنظمة.

٩٣ - وفيما يتعلق بدور الوكالات المتخصصة في دعم التنفيذ الوطني، بين نائب المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (لشؤون البرنامج) أن نظام خدمات الدعم التقني/أفرقة الدعم القطري هو الوسيلة الرئيسية لتقديم المساعدات التقنية على الصعيد القطري. وقال إنه من المطلوب من هذا النظام الاستعانة بخبراء وطنيين قدر الإمكان. وفي حالة عدم توافر الخبراء، يستعين الصندوق بالخبرات المتاحة

لدى أفرقة الدعم القطري التابعة للصندوق، وهي أفرقة مؤلفة من اختصاصيين من جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة. وأضاف أن الصندوق اعتمد نهجا تدريجيا فيما يتعلق باللامركزية بغية ضمان المساءلة، وزيادة صلاحية الموافقة على المشاريع المأذون بها تدريجيا الى مستواها الحالي الذي يبلغ ٠٠٠ ٧٥٠ دولار. وقد راقب الصندوق النتائج في كل مرحلة للتأكد من التمسك بالمساءلة. واعتمد الصندوق أيضا على استعراضات منتصف المدة لضمان المساءلة. وكانت تجربة الصندوق فيما يتعلق بمذكرة الاستراتيجيات القطرية إيجابية عموما والصندوق حاليا في سبيله الى تحديد أفضل الوسائل لربط عملية استعراض البرامج ووضع الاستراتيجيات بعمليات مذكرة الاستراتيجيات القطرية.

٩٤ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر التالي:

١٧/٩٥ - صندوق الأمم المتحدة للسكان/برنامج الأمم المتحدة الانمائي: التقارير المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي: متابعة قرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٧

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيل التقريرين المقدمين من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي مشفوعين بتعليقات المجلس التنفيذي؛

٢ - يطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان أن يكفلا أن تتناول التقارير التي تقدم في المستقبل بشأن تنفيذ استعراض السياسات الذي يجري مرة كل ثلاث سنوات معالجة أكثر دقة للمشاكل والفرص التي تم تحديدها، لا سيما على الصعيد الميداني، وأن تتضمن أية توصيات مناسبة وأية طلبات للحصول على المشورة من المجلس التنفيذي؛

٣ - يطلب كذلك إلى مدير برنامج برنامج الأمم المتحدة الانمائي والمدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان، أن يبحثا مع المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة مسألة إعداد تقرير مشترك بشأن تنفيذ استعراض السياسات الذي يجري مرة كل ثلاث سنوات لكل من برنامج الأمم المتحدة الانمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان والمجلس التنفيذي لليونيسيف على أن يتضمن فرعا مشتركا وفرعا لكل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، على التوالي.

٨ حزيران/يونيه ١٩٩٥

باء - متابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية

٩٥ - قرر المجلس التنفيذي إجراء مناقشة بشأن هذين الفرعين من البند. وقد أعربت وفود عديدة عن ارتياحها للتقارير عموما، في حين طلب بعضها مزيدا من المواد الموضوعية والمعلومات بشأن المشاكل التي تجري مواجهتها والتي يمكن للمجلس الاقتصادي والاجتماعي تقديم توجيهات بشأنها. وأبرزت وفود أخرى

الدور الرئيسي الذي تقوم به الجمعية العامة والمجلس في تحديد مسؤوليات المنظمات فيما يتعلق بمتابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية واستفسر أحد المتكلمين عما إذا كانت هناك أية ازدواجية في قيام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان بمتابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وفيما يلي المناقشة التي تناولت بالتحديد صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على التوالي.

١ - صندوق الأمم المتحدة للسكان

٩٦ - أشار نائب المدير التنفيذي (الخدمات التقنية) لصندوق الأمم المتحدة للسكان في تقديمه للوثيقة DP/1995/24 (Part II) إلى أن أحد الشواغل الأساسية للصندوق فيما يتعلق بمتابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية يتمثل في تكييف برامجه القطرية بما يجعلها متمشية بشكل أفضل مع برنامج عمل المؤتمر. ولاحظ التقدم الذي أحرزته فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتنفيذ برنامج عمل المؤتمر وأفرقتها العاملة. ولاحظ كذلك أن صندوق الأمم المتحدة للسكان سيضطلع على نحو ما اقترحته لجنة السكان والتنمية في دورتها الثامنة والعشرين، بمسؤولية تقديم التقارير على أساس سنوي عما اكتسبه البرنامج من خبرة في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية على الصعيد القطري. وكرر التأكيد على عزم الصندوق على التعاون مع المنظمات غير الحكومية في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر مع مراعاة التعليقات التي سبق أن أبداها أعضاء المجلس التنفيذي بشأن هذه المسألة. وفيما يتعلق بمتابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، أعرب عن ارتياح الصندوق لتأييد برنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وقال إن الصندوق سيواصل العمل على المستوى الدولي لتعزيز بلورة مفهوم ٢٠/٢٠ بالتعاون الوثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وضمن الإطار الذي اعتمد في كوبنهاغن. وتعهد بتوفير دعم الصندوق من أجل وضع إطار عام على نطاق منظومة الأمم المتحدة لمتابعة جميع المؤتمرات الدولية الرئيسية، وأبلغ المجلس التنفيذي بالجهود الجارية في منظومة الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة.

٩٧ - ورحبت معظم الوفود بما بذله صندوق الأمم المتحدة للسكان من جهود في متابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ولا سيما دوره التنسيقي في متابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وأكدت وفود كثيرة أيضا على أهمية التعاون فيما بين الوكالات وما لكل منظمة من امتيازات نسبية في متابعة كلا المؤتمرين.

٩٨ - وفيما يتعلق بمسألة إنشاء مجلس تنفيذي مستقل لصندوق الأمم المتحدة للسكان، لاحظت عدة وفود أنه ستجرى مواصلة مناقشة هذه المسألة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي في حزيران/يونيه وتموز/يوليه ١٩٩٥. وأبدى أحد الوفود تعليقا مفاده أن التقرير المتعلق بمتابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية لم يشر إلى قرار الجمعية العامة ١٢٧/٤٩ بشأن الهجرة الدولية والتنمية. واستفسر أيضا عن الإشارة الواردة في تقرير متابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية إلى مشروع الوثيقة E/CN.9/1995/L.3/Add.1 بشأن الدورة الثامنة

والعشرين للجنة السكان والتنمية، ملاحظا أن مشروع الوثيقة لا يعكس على النحو الواجب الأحكام المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة ١٢٨/٤٩ بشأن تغيير اسم اللجنة.

٩٩ - وشكر نائب المدير التنفيذي (الخدمات التقنية) أعضاء المجلس التنفيذي على ما أبدوه من تعليقات بناءة على التقرير. ولاحظ أن نقص المادة الموضوعية في التقارير إنما يعود أساسا إلى مشاكل تتعلق بالتوقيت والتخطيط، لكنه أضاف قائلا إن تقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان ينبغي قراءته بالاقتران بالوثيقة DP/1995/25 بشأن الأولويات البرنامجية والاتجاهات المستقبلية للصندوق في ضوء المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وقال إنه يتوقع أن تتوفر تقارير الأفرقة العاملة الأربعة التابعة لفرقة العمل المشتركة فيما بين الوكالات عندما يجتمع المجلس الاقتصادي والاجتماعي في حزيران/يونيه/تموز/يوليه ١٩٩٥. وأبلغ المجلس التنفيذي بأن تقريرا مستقلا عن تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٢٧/٤٩ سيقدم إلى المجلس في حزيران/يونيه/تموز/يوليه ١٩٩٥ وستقوم بإعداده للأمين العام إدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات. وأكد أيضا التزام صندوق الأمم المتحدة للسكان بالتعاون تعاونا كاملا مع سائر وكالات ومؤسسات الأمم المتحدة في متابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

٢ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

١٠٠ - أكد مساعد مدير البرنامج، مدير مكتب دعم السياسات والبرامج في معرض تقديمه للوثيقة DP/1995/30/Add.3 على أهمية نتائج المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية بالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واستعرض التدابير التي يجري اتخاذها من قبل البرنامج في ذلك الخصوص، وأكد أن مؤتمرات الأمم المتحدة الثلاثة - مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومؤتمر القمة العالمية للتنمية الاجتماعية - وفرت فهما جديدا بالحاجة الى اتباع نهج جديد إزاء التنمية، والى إدماج الشواغل البيئية في الاقتصاد، وبأهمية تمكين المرأة وتوفير التعليم للفتيات، وضرورة إعادة التفكير بالنماذج التقليدية للنمو الاقتصادي وذلك من أجل إيلاء أهمية أكبر لاحتياجات الفقراء.

١٠١ - واستطرد قائلا، إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أعد خطة عمل لمتابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، تبرز دوره في المساعدة على إدراج نتائج مؤتمر القاهرة في الحوار الجاري بشأن السياسات العامة السائدة ومراعاة أثر دينامية السكان في التنمية. وأوضح أن أعمال المتابعة تشمل ما يلي: إجراء استعراض داخلي للسياسات والبرامج لمواءمتها مع توصيات برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية؛ تدريب وتوعية موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالرسالة التي تمخض عنها المؤتمر؛ والمشاركة النشطة في فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المنبثقة عن المؤتمر الدولي للسكان والتنمية؛ والمشاركة في مبادرات المتابعة المشتركة بين الوكالات؛ وتنسيق جهود متابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية مع جهود متابعة المؤتمرات الرئيسية الأخرى التي عقدتها الأمم المتحدة مؤخرا. وتحدث عن متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية فاستعرض الخطوط الرئيسية للمسؤوليات الرئيسية التي أناطها برنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأكد أن عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

سيستمد قوة دفعه من الطلب وسيصمم على أساس تلبية الاحتياجات المحلية. قال إنه أرسلت لجميع الممثلين المقيمين ورقة استراتيجية عنوانها "من الفقر الى الإنصاف"، تؤكد حاجة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الى أن يجعل من متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المحور الأساسي الذي يركز عليه، وقال إن هناك ورقة أخرى متوفرة عنوانها "ما بعد مؤتمر كوبنهاغن".

١٠٢ - وتحدث أحد الوفود، باسم وفود أخرى، عن دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمتابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية فأكد ضرورة قيام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدمج القضايا السكانية دمجا كاملا في استراتيجيته الإنمائية وبتنسيق ذلك على المستوى القطري من خلال المنسق المقيم. وطلب أيضا الى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التعاون بصورة كاملة مع شعبة السكان التابعة لإدارة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وتحليل السياسات في الأمم المتحدة في تنفيذ العمل المتصف بلجنة السكان والتنمية.

١٠٣ - لاحظ متكلم أن متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية يمكن أن تكون مناسبة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لزيادة توضيح أولوياته وتركيزها. ودعا متكلم آخر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الى مواصلة التركيز على استئصال الفقر ولا سيما بمساعدة البلدان على صياغة استراتيجيات وطنية للقضاء على الفقر. واقترح أحد الوفود أن يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتقديم تقارير الى المجلس التنفيذي عن متابعته لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٦.

١٠٤ - ورد مساعد مدير البرنامج على ذلك فقال إن خطط متابعة هذين المؤتمرين متسقة تماما مع المجالات الأربعة التي يركز عليها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبالتالي سيجري إدماجها في البرامج الموجودة. وأكد مجددا على ما لنتائج المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية من أهمية حيوية بالنسبة لعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المستقبل. وأوضح أن الوثيقة DP/1995/30/Add.3 ثم أنجزت قبل فترة طويلة من انعقاد الدورة السنوية للمجلس التنفيذي ولهذا السبب لم ترد بها تفاصيل التدابير التي اتخذت مؤخرا، كما وردت في الورقتين المشار إليهما أعلاه. غير انه استدرك قائلا إن هناك مواد تكميلية متوفرة حاليا للوفود. وأضاف معاون مدير البرنامج قائلا، إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يتمتع بميزة نسبية محددة فيما يتعلق بمتابعة لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية نظرا لكونه مفوضا بالتنمية البشرية المستدامة وبالتركيز على الجوانب المشتركة بين القطاعات، ولا سيما بتقديم الدعم من أجل وضع أطر للاقتصاد الكلي. وشؤون الحكم، واستراتيجيات وطنية لاستئصال الفقر، وآليات للمشاركة الحكومية، وخطط إئتمانية ووسائل تكسب مستدامة. وردا على طلب للحصول على مزيد من المعلومات عن فرق العمل المشتركة بين الوكالات المشار إليها في التقرير، أوضح أن الأمين العام سوف يقدم الاقتراح في الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ١٩٩٥ خلال فترة التنسيق وذلك لأنه كان يشكل جزءا من التقرير الذي قدمه والذي تضمن مدخلات من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١٠٥ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالفرعين الثاني والثالث من التقريرين المقدمين الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (DP/1995/24/Part III و DP/1995/30/Add.3) وأحالهما مشفوعين بتعليقات المجلس التنفيذي الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

خامسا- صندوق الأمم المتحدة للسكان/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: مواءمة عرض الميزانيات والحسابات

١٠٦ - عرض مدير البرنامج المساعد ومدير مكتب الشؤون المالية والإدارة في برنامج الأمم المتحدة الانمائي البند بالنيابة عن صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأفاد المجلس عن إحراز تقدم في مواءمة البيانات المالية برعاية اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الادارية (المسائل المالية ومسائل الميزانية)، وأنه سيجري في هذا الخصوص عقد اجتماع ثالث وأخير لفريق عامل في أواخر حزيران/يونيه ١٩٩٥. وأشار إلى استمرار المشاورات بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة بشأن مواءمة الميزانيات، وأنه جرى في سياقها استكمال استعراض أولي لتعيين أوجه الاختلاف في الأساليب الحالية لعرض الميزانيات. وقال إن النتيجة المترتبة على المقترحات المقدمة استجابة للدراسة التنظيمية لليونيسيف والتي ستعرض على المجلس التنفيذي لليونيسيف في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٥، لا سيما المقترحات المتعلقة بإدماج الميزانيات البرنامجية والإدارية للمكاتب القطرية لليونيسيف، سيكون لها أثرها في العملية المشتركة بين البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف، بما في ذلك إطارها الزمني. وذكر المدير المساعد أن المجلس سيتلقى تقارير إنجاز دورية عن مواءمة الميزانيات، كما اقترح إجراء استعراض آخر في هذا الخصوص في الدورة العادية السنوية الأولى لعام ١٩٩٦.

١٠٧ - ولاحظ أحد الوفود التحسن الطيب الذي أمكن إحرازه في وضع معايير محاسبية مشتركة لهيئات منظومة الأمم المتحدة واقترح اتخاذ عدة تدابير، لاقت فيما بعد تأييد وفد آخر، من أجل تعزيز مواءمة الميزانيات والحسابات تشمل: (أ) استعمال مصطلحات متماثلة للتمييز بين التكاليف الأساسية وتكاليف الدعم البرنامجي والتكاليف الخارجة عن الميزانية؛ (ب) استعمال تعاريف متماثلة في تحديد التكاليف العامة؛ (ج) إيجاد معلومات ميسورة عن عدد الوظائف كافة؛ (د) كفالة المعالجة الموحدة للإيرادات المتأتية من جميع المصادر؛ (هـ) عرض نفقات ميزانيات فترات السنتين حسب بنود الإنفاق؛ (و) الأخذ بنسق التتابع نفسه في الوثائق المتعلقة بالميزانيات الثلاث جميعا مع إيراد المعلومات في هيئة جداول؛ (ز) إعداد وثيقة لميزانية بدئية لاستعمال الوكالات الثلاث.

١٠٨ - وأعرب وفد عن قلقه البالغ إزاء افتقار التقرير الى المحتوى، وأيده آخرون في ذلك، وشدد على ضرورة الاطلاع على ما يجري في الاجتماعات التي يأتي التقرير على ذكر لها، لا سيما في ضوء احتياجات تقديم التقارير المحددة في قرار الجمعية العامة ٢١٦/٤٩ (هـ). وذكر هذا الوفد الذي قام مراجعو حسابات تابعون لبلده بزيارة الوكالات الثلاث، أنه من المفيد أيضا معرفة الاتجاه الذي سيتبع في أعقاب الاستعراض المشترك، وشكك في ضرورة الاستعانة بمستشار من الخارج لوجود خبرات داخلية، ولاحظ أن

التقرير لم يحال الى المجلس التنفيذي والمجلس الاقتصادي والاجتماعي عن طريق اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية حسبما طلبت الجمعية العامة في قرارها. وأكد أن مواءمة الميزانية ينطوي على أهمية للبلدان المانحة والمتلقية على حد سواء، وأبدى قلقه أن يؤدي اختلاف الميزانيات الإدارية الى زيادة صعوبة تحديد المجالات التي تستخدم فيها الأموال. ولاحظ أحد الوفود أن غياب الطابع الشمولي من التقرير يدعو الى الأسف خاصة في ضوء الاستعراض المرتقب للسياسة الذي يجري كل ثلاث سنوات، وطالب بإجراء لقاءات تتوسط انعقاد الدورات بشأن مسائل المواءمة.

١٠٩ - وعلّق مدير البرنامج المساعد على ذلك مؤكدا استمرار بذل الجهود من أجل المحافظة على الوثيقة قصيرة ومحكمة. وردا على سؤال آخر قال إنه من المنطقي أن تؤخذ بعين الاعتبار نتيجة المناقشات التي يجريها المجلس التنفيذي لليونيسيف بشأن الاستعراض التنظيمي لهذه المنظمة، لأن المواضيع المثارة في الاستعراض لها أيضا تأثيرها في الأساليب المحتملة لعرض الميزانية. وقال إن اليونيسيف تضع مقترحات للاستجابة لطلبات محددة من مجلسها التنفيذي من أجل استعراضها في أيلول/سبتمبر.

١١٠ - وأشار مدير البرنامج المساعد إلى بيان سابق أدلى به رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية أمام الجمعية العامة، أقر فيه بأن أساليب العرض المحددة للميزانية تتوقف على بنية الهيئات التشريعية وحجمها وإجراءاتها وطبيعة برامجها. وأشار أيضا الى أنه مع وجود أوجه للتشابه بين الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان فإن هناك أيضا أوجه عديدة للاختلاف، خاصة في اليونيسيف، مما يجعل عملية المواءمة أكثر صعوبة.

١١١ - وفي الوقت نفسه، طلب مدير البرنامج المساعد بعض التفهم لوضع البرنامج الإنمائي الذي يعكف على عملية كبيرة لتخفيض حجمه، سيجري بيان تفاصيلها في الدورة العادية الثالثة للمجلس التنفيذي أثناء استعراض اقتراحات ميزانية فترة السنتين ١٩٩٦ - ١٩٩٧.

١١٢ - وأكد مدير البرنامج المساعد أيضا أن الهدف الأساسي لأي عملية لتحضير الميزانية هو أن يجري عرضها على مجلس الإدارة المعني بطريقة تقوم على البيان والوضوح. وفي هذا الصدد أشار الى أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يبذل جهودا كبيرة من أجل تحسين عرض ميزانيتاته وزيادة شفافيتها وأن المجلس التنفيذي سلّم بذلك في دوراته السابقة.

١١٣ - وأوعز مدير البرنامج المساعد الى أنه من غير الواقعي في ظل هذه الملابسات أن يتقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في اجتماعه المقبل بتقارير عما يكون قد حدث من تقدم في الحالة فيما يتعلق بعملية مواءمة عرض الميزانيات.

١١٤ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير الخاص بمواءمة عرض الميزانيات والحسابات مع التعليقات التي أبديت بشأنه (DP/1995/29).

سادسا - التقرير السنوي لمدير البرامج والمسائل ذات الصلة ومستقبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

ألف - التقرير السنوي ومستقبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

١١٥ - قدم مدير البرنامج التقرير السنوي لمدير البرنامج لعام ١٩٩٤ (DP/1995/30 و DP/1995/30/Add.1-5)، والتقرير المتعلق بمستقبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تنفيذ المقرر ١٤/٩٤ (DP/1995/31). ونظر في التقريرين معا في المناقشة.

١١٦ - واستعرض مدير البرنامج في بيانه التدابير التي اضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خلال العام الماضي للوفاء بالولاية التي أناطها به المجلس التنفيذي لدى موافقته على المقرر ١٤/٩٤ بشأن مستقبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وعدد الخطوات المتخذة فيما يتعلق بما يلي: اعادة صياغة المهمة الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ وتنفيذ الولاية الجديدة؛ وتوحيد القيادة تحت سلطة المنسق المقيم؛ وشؤون الموظفين؛ واعادة تنظيم هياكل وحدات المقر؛ واصلاح عمليات تخصيص الموارد الأساسية؛ واقامة تحالفات مع الهيئات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة؛ وتعبئة الموارد؛ وتعزيز الادارة والمساءلة.

١١٧ - وعلاوة على ذلك، شرح طبيعة المسارين اللذين يعمل فيهما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتعجيل متابعة المقرر ١٤/٩٤، بما في ذلك تنظيم الاطار الجديد للبرمجة وتركيز مجالات عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بهدف زيادة الفعالية والكفاءة والخدمات المقدمة لبلدان البرنامج. وأشار الى بعض القيود التي يواجهها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سعيه الى زيادة تحديد مجالات تركيزه، وهي: تنوع بلدان البرنامج المشمولة بالخدمة، وإمكانية فقدان النهج الكلي والمشترك بين القطاعات والتكاملي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأعلن عن اعتزامه البدء في عملية تشاور في نيويورك وعلى المستوى الاقليمي تهدف الى تقديم مخطط أكثر تحديدا عن مجالات تركيز برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على المدى الطويل، الى المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ١٩٩٦.

١١٨ - وشكر المتكلمون مدير البرنامج على بيانه وعلى التقارير المعروضة على المجلس التنفيذي، وطلب بعضهم تقريرا سنويا يحدد ما يواجهه البرنامج الانمائي من مشاكل وعقبات وما يحققه من نجاحات.

١١٩ - وأكدت عدة وفود على ضرورة التحديد الواضح لأهداف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومجالات تركيزه على المستوى القطري. بيد أنها رأت أن على المكاتب القطرية أن تتحلى بالمرونة في تفسيرها لهذه الأهداف. ولا ينبغي لهذه الأهداف أن تكون مشتتة في عدد مفرط من الميادين المثيرة للخلاف. وحث أحد الوفود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تطوير رؤية شاملة تضم جميع عناصر عمل البرنامج، وكما تضم اقتراحات مدير البرنامج بشأن وضع بيان يحدد المهمة الكلية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأهداف التي يجب عليه أن يسعى الى تحقيقها. وطلبت وفود أخرى الاضطلاع بمزيد من العمل الاستراتيجي في تحديد مستقبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وشدد بعض المتكلمين على ضرورة الابقاء على عالمية

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وحياده. وأشار أحد الوفود الى تدهور تقديم الخدمات في افريقيا خلال عام ١٩٩٤.

١٢٠ - وطلب الى مدير البرنامج تقديم مزيد من الآراء بشأن أهمية وظيفة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومغزاه كمؤسسة تنسيقية. وأعربت وفود كثيرة عن تأييدها لتعزيز نظام المنسقين المقيمين. وطلب تقديم معلومات اضافية عن دور مدير البرنامج في مساعدة الأمين العام على تنسيق القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة.

١٢١ - وأعربت الوفود عن تأييدها مدير البرنامج فيما يتعلق بالمشاورات التي يزمع عقدها بهدف وضع توجيهات محددة بشأن مستقبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أقرب وقت ممكن.

١٢٢ - وطلب أحد المتكلمين توفير مجموعة موحدة من المؤشرات وقاعدة بيانات لاستخدامها في رصد الغايات والأهداف. وأشير الى ضرورة الاسراع في تنفيذ خطة عمل البرنامج الانمائي ولاسيما فيما يتصل بتحقيق أهداف التنمية. فمن الضروري معرفة سبل تحقيق الأهداف وبلوغ الغايات المتصلة بمجالات التركيز. وقال ان وجود معايير ومؤشرات للنجاح سيفيد في تقييم ما يتحقق من نجاح في تنفيذ "مبادرة من أجل التغيير" التي اتخذها المدير.

١٢٣ - وعرض أحد الوفود ثماني نقاط لينظر فيها لدى تحديد اتجاه البرنامج الانمائي في المستقبل وهي: كفالة تحقيق زيادة في الموارد الأساسية بحلول بداية دورة البرمجة القادمة، والتقيد الصارم بزيادة الموارد المقدمة للبلدان المنخفضة الدخل، وبوجه خاص، أقل البلدان نموا، وعملية برمجة قطرية المنحى؛ والملكية القطرية؛ وزيادة أكبر في الشفافية والمساءلة؛ والتقيد بقواعد وأنظمة منظومة الأمم المتحدة؛ وتحسين الأداء باعتماد الوضوح في الرصد والتقييم؛ ومنح البلدان المتلقية دورا أكبر في عملية التخطيط.

١٢٤ - وطلبت عدة وفود مدها بايضاحات محددة بشأن الميزة النسبية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يتعلق بالمؤسسات المالية الدولية.

١٢٥ - وأشار وفدان الى أن الزيادة التي طرأت على اسهام حكومة كل منهما في موارد البرنامج الأساسية وناشدا البلدان الأخرى أن تحذو حذو بلديهما. وأشار وفدان الى الفقرة ٩٥ من الوثيقة DP/1995/31 وتساءلا عن دواعي التشديد على تعبئة الموارد غير الأساسية. وأعربا عن رأي مفاده أن التشديد على الموارد غير الأساسية يحد من تركيز البرنامج الانمائي على الفقر، وأن المجلس التنفيذي لا يضطلع بأي دور اشرافي على التمويل من الموارد غير الأساسية. وأشار أحد المتكلمين الى أن ما يقارب نصف موارد تقاسم التكاليف في منطقته تستخدم في الاصلاحات الاجتماعية، ودعا الى مراعاة هذا العامل عند النظر في آلية التمويل.

١٢٦ - فمذكرة الاستراتيجية القطرية تساعد في تحسين التنسيق على المستوى القطري. كما أن البرامج المشتركة فيما بين الوكالات من قبيل برنامج الأمم المتحدة المشترك الاشراف والتنفيذ بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب، تمثل مبادرات هامة لتحسين التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة. فضلا عن أن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية عنصران يفيدان التعاون الانمائي. أما التعاون فيما بين المناطق والبلدان فهو عنصر أساسي بالنسبة للبلدان التي أنشئت فيها مؤخرا مكاتب قطرية.

١٢٧ - وأشيد بالمساعدة المقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الى البلدان التي تمر اقتصاداتها بفترة انتقال، ولاسيما المساعدة المقدمة لتعزيز آليات السوق. وفي هذا الصدد، تمثل البرامج الاقليمية رديفا جيدا متمما للبرامج القطرية في مجالي الادارة والمشاركة. وتحتاج المديرية الاقليمية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة الى تعزيزها من حيث مساواتها في المركز مع المكاتب الاقليمية والحاجة الى تعزيز التمثيل القطري.

١٢٨ - وقالت بضعة وفود ان الأسئلة المتعلقة بتعريف التنمية البشرية المستدامة تعريفا دقيقا لا تزال قائمة. وتساءلت وفود أخرى عن دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في برنامج الأمم المتحدة المشترك الاشراف والتنفيذ بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب. وطلب أحد الوفود اضافة الأمن الغذائي المستدام الى مجالات اهتمام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وطلب وفد آخر تأكيدا بتوحيد المعاملة في جميع المناطق فيما يتعلق بالخفض المتوقع في عدد موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١٢٩ - ورد مدير البرنامج على ذلك فأشار الى أن الخطة الشاملة التي عممت يومئذ على أعضاء المجلس التنفيذي تشتمل على مؤشرات ووسائل لتقييم التقدم الذي يحرزه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تحقيق أهدافه خلال العام التالي. فأهداف عام ١٩٩٥ الواردة في الخطة الشاملة تعكس عملية اضفاء الطابع المؤسسي على الاطار الذي أقره المجلس في مقرره ١٤/٩٤. ويتم إنجاز عملية تقييم أداء أثر البرامج ومبادرة ادارة البرامج المتكاملة لاستخدامهما كأدوات تساعد في قياس مدى النجاح. وشدد على التقدم المحرز في جمع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ولاسيما في متابعة المؤتمرات الدولية، التي تتم من خلال الآليات المشتركة فيما بين الوكالات والتي وضعت جداول على أساس أهداف محددة تسعى الى توفير نهج منسق على المستوى القطري.

١٣٠ - وأكد مدير البرنامج للمجلس التنفيذي أنه لم يحدث أي تراجع عن الاهتمام بالتمويل المتأتي من الموارد الأساسية. وقال انه يرحب بعقد اجتماع غير رسمي يتناول الخطة الشاملة وبإجراء مناقشات لمقارنة التمويل المتأتي من الموارد الأساسية بالتمويل المتأتي من المصادر غير الأساسية. وينبغي إنعام النظر في آلية التمويل نظرا لوجود أنواع كثيرة من الموارد غير الأساسية.

١٣١ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر التالي:

٢٢/٩٥ - مستقبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: مبادرات من أجل التغيير

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بالتقدم الذي أحرز في أعقاب اتخاذ مقرره ١٤/٩٤؛

٢ - يرحب بعملية التشاور التي ذكرها مدير البرنامج في البيان الذي أدلى به في ١٣ حزيران/يونيه ١٩٩٥ بغية زيادة توضيح وتحديد دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ضوء "مبادرات من أجل التغيير"، ويطلب الى مدير البرنامج أن يقدم اليه تقريرا بهذا الشأن؛

٣ - يحث برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على أن يقوم من خلال عملية "مبادرات من أجل التغيير"، وفي إطار الأهداف ومجالات الأولوية التي وافق عليها المجلس في مقرره ١٤/٩٤، ومراعيا القضاء على الفقر باعتباره الموضوع الذي له الأولوية العليا في البرامج التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتركيز على مجالات يتمتع فيها بميزة نسبية يمكن التدليل عليها، ولا سيما مجال بناء القدرة؛

٤ - يحيط علما بصياغة خطة استراتيجية كوسيلة لتحسين إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولتنفيذ "مبادرات من أجل التغيير"، ويتطلع الى أن يقدم مدير البرنامج الى المجلس التنفيذي في أول اجتماع يعقده في عام ١٩٩٦، استعدادا لاتخاذ قرار نهائي في اجتماعه السنوي في عام ١٩٩٦، نسخة موجزة مستوفاة تشتمل، في جملة أمور، على العناصر التالية:

(أ) بيان مهمة موجز يتضمن جميع المهام الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على ضوء الأهداف ومجالات الأولوية الواردة في المقرر ١٤/٩٤؛

(ب) تسلسل واضح للأهداف التنفيذية مصمم بحيث يتيح ترجمة مهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الى إجراءات عملية؛

(ج) خطة عمل شاملة تضم مؤشرات لتحقيق الأهداف مرتبطة بفترات زمنية محددة، ونظام لإبلاغ المجلس التنفيذي بانتظام عن التقدم المحرز.

١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٥

باء - المسائل ذات الصلة: دور برنامج الأمم المتحدة في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات

١٣٢ - عرضت المديرة المساعدة للبرنامج، المديرة الإقليمية للمكتب الإقليمي لأفريقيا، التقرير المتعلق بدور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات (DP/1995/35). وأوجزت عناصر البرنامج، مبيِّنة التزامات كل من البلدان الأفريقية وشركائها في التنمية. وقد كانت النتائج حتى الآن مزيجا من النجاح والفشل. فأفريقيا لم تتمكن حتى الآن من التقدم نحو تحقيق التحول والتكامل والتنويع والنمو المتوخى في البرنامج. وأشارت إلى أن المجتمع الدولي لم يف بعد بالأهداف المتمثلة في إنشاء صندوق تنويع قيمته ٧٥ مليون دولار. كما أوجزت المديرة المساعدة أعمال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أفريقيا في ميادين القضاء على الفقر، وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والحماية البيئية، والأمن الغذائي، فضلا عن مشاركة البرنامج الإنمائي في المبادرات والمؤتمرات الدولية التي تستهدف تعزيز التنمية الاقتصادية في أفريقيا.

١٣٣ - وأكدت عدة وفود على أنه بالرغم من إحراز بعض التقدم بوجه عام، فإن ثمة حاجة ملحة إلى دعم جهود التنمية في أفريقيا، لا سيما في البلدان المصنفة ضمن أقل البلدان نموا. وأبرزت فرنسا، بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، الأولوية المولاة لأفريقيا، التي تلقت نصف المساعدات الإنمائية المقدمة من الاتحاد. وأعربت عن دعمها للعمل الذي تضطلع به الأمم المتحدة والمكتب الإقليمي لأفريقيا التابع للبرنامج الإنمائي، وخاصة من خلال نظام الممثلين المقيمين. وفيما يتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، أكدت الوفود على أهمية الدور الذي يضطلع به البرنامج الإنمائي في بناء القدرات، ووضع السياسات، وتحسين الإدارة وإشراك الجمهور. فمن الضروري أن تكون البرامج فعالة ومناسبة. وحُث البرنامج الإنمائي على اتباع نهج يلائم ظروف كل بلد، ويراعي أولويات البلدان المتلقية.

١٣٤ - وأشار العديد من المتكلمين إلى الحاجة الملحة إلى زيادة تدفق الموارد إلى المنطقة، وخاصة لدعم الاستراتيجيات الوطنية. واستفسر أحد الوفود عن إمكانيات تعزيز تعبئة الموارد غير الأساسية. وأبرزت الوفود أهمية تعزيز القدرات المؤسسية، وتحسين الإدارة، وتنمية الموارد البشرية، والعمل في المناطق الريفية، وتنمية القطاع الخاص، والتعاون بين بلدان الجنوب، والتدريب، وتشجيع مشاركة المنظمات غير الحكومية، وأورد بعض المتكلمين معلومات إضافية عن المبادرات التي تضطلع بها حكوماتهم. وأشير إلى أن الآثار السلبية لخدمة الدين لا تزال تمثل مشكلة خطيرة تواجه البلدان الأفريقية وإلى مزيد من التخفيف من أعباء الدين. وما برحت الجوانب غير المواتية في التجارة الدولية، والجفاف والتصحر تمثل مشاكل نوعية تواجهها المنطقة.

١٣٥ - وشكرت المديرة المساعدة المجلس التنفيذي على تعليقاته الإيجابية ومقترحاته ودعمه لأعمال المكتب الإقليمي لأفريقيا التابع للبرنامج الإنمائي. وأبلغت المجلس أن فريق الشخصيات الرفيعة المستوى المعني بالتنمية في أفريقيا قدم توصيات بشأن تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في

التسعينات، وسيقدم كذلك مدخلات تتعلق بالمبادرات المختلفة، مثل مبادرة الأمين العام، وذلك من خلال لجنة التنسيق الإدارية. وذكرت ثلاثة أسباب للانخفاض الحاد في النفقات في أفريقيا خلال دورة البرمجة الخامسة وهي: (أ) ارتفاع مستوى النفقات المبينة بالنسبة للسنة الأولى نتيجة لممارسة الإنفاق الزائد في بداية الفترة والاقتراض خصما من دورة البرمجة التالية، والذي تعين تعويضه في عام ١٩٩٤ في سياق انخفاض رقم التخطيط الإرشادي؛ و (ب) استتبع تحول اهتمام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى التنمية البشرية المستدامة من خلال النهج البرنامجي القيام بعملية تصميم وإعداد مطولة؛ و (ج) قسوة الظروف والافتقار إلى القدرات في بعض البلدان.

١٣٦ - وأوجزت المديرة المساعدة ما قدمه البرنامج الإنمائي من دعم لـ ٢٦ بلدا في مجال الإدارة. وأشارت إلى أن البرنامج الإنمائي سيشارك في الجزء الرفيع المستوى من المجلس الاقتصادي والاجتماعي المعني بتنمية أفريقيا، بما في ذلك تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات، وأنه ساهم في التقرير الذي أعدته للدورة إدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة التابعة للأمم المتحدة. وذكرت أنه تم التوصل إلى تفاهم جيد بين البرنامج الإنمائي والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي فيما يتعلق بأنشطة كل من المنظمات الثلاث في أفريقيا. وفي عام ١٩٩٥، عُقدت خمسة مؤتمرات مائدة مستديرة منها مؤتمر عُقد بشأن رواندا حقق نجاحا كبيرا، وتم التعهد بما يزيد عن ٦٠٠ مليون دولار فيه. وذكرت أن "تقارير التنمية البشرية" الوطنية هي قيد الإعداد في عدة بلدان أفريقية.

١٣٧ - وأشار الممثل المقيم للبرنامج في زائير إلى مشاركة البرنامج في إعداد مذكرات استراتيجية قطرية في ١٥ بلدا أفريقيا، وهي وسيلة مفيدة في تعزيز نظام المنسقين المقيمين.

١٣٨ - وأوجز الممثل المقيم للبرنامج في السنغال استراتيجية تعبئة الموارد المضطلع بها في ذلك البلد. وتشمل هذه الاستراتيجية تركيز البرنامج الإنمائي على وضع استراتيجيات وطنية ولا سيما في مجالي القضاء على الفقر وبناء القدرات لأغراض إدارة التنمية الاقتصادية.

١٣٩ - وقدم الممثل المقيم في رواندا لمحة عامة عن المساعدة التي يقدمها البرنامج الإنمائي للقطاع العام الذي دمّر في رواندا في أعقاب أحداث عام ١٩٩٤. وأشار إلى ضرورة بذل جهود هائلة لاستعادة القدرة الوطنية، بما في ذلك إصلاح المباني الحكومية وجهاز الخدمة العامة، وتدريب موظفي الخدمة المدنية. وأعرب عن شكره للمانحين الذين قدموا مساهمات للصندوق الاستئماني لرواندا.

١٤٠ - وأشار الممثل المقيم في أوغندا إلى أن أوغندا استفادت من الخبرات التي تنفرد بها البلدان في تطبيق النهج البرنامجي. وتمثلت نتائج استعراض جرى مؤخرا لجميع المشاريع الجارية في تجميع المشاريع التي لها أهداف متماثلة وفي خطة لتنظيم برنامج تدريب مشترك لموظفي هذه المشاريع. وأشار إلى ضرورة تحديد جهات واضحة لتلقي المساعدات الخارجية، وهو مجال يمكن أن تمثل فيه مذكرات الاستراتيجية القطرية أداة مفيدة.

١٤١ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بتقرير مدير البرنامج عن دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات (DP/1995/35).

سابعا - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: المسائل المتصلة بدورات البرمجة

ترتيبات البرمجة الخلف

مقدمة

١٤٢ - قدم مدير البرنامج البند معربا من جديد عن دواعي التغيير مع تأكيد الحاجة المطلقة لأن يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالاستجابة للبيئة الحالية للتعاون الانمائي. وأشار الى أن البرنامج يسعى الى تحقيق المرونة التي تفيد بلدان البرنامج بتحسين نوعية الأنشطة التي يدعمها البرنامج وتركيز اهتمامها، بما يتمشى مع المقرر ١٤/٩٤ والأولويات الوطنية، وكذلك بتوفير حوافز لزيادة تعبئة الموارد. وقال إن مستوى المرونة سيكون، مع ذلك، دون المستوى الذي تمارسه البرامج الانمائية الأخرى وإن كان سيحتفظ بدرجة عالية من التدرج في موارد البرنامج التي تتدفق الى بلدان الدخل المنخفض وأقل البلدان نموا.

١٤٣ - وأجاب مدير البرنامج أيضا، في بيانه الذي أتيح في ورقة غرفة الاجتماعات DP/1995/CRP.4 باللغات الاسبانية والانكليزية والفرنسية، على الأسئلة التي أثيرت في الدورة غير الرسمية المعقودة بشأن هذا البند في أيار/مايو ١٩٩٥. ولدى الاشارة الى المبادئ الأساسية للهدف الثلاثي لمخطط تخصيص الموارد من الأموال الأساسية، أكد مدير البرنامج أن الهدف الأساسي هو تحقيق وجهة التنمية البشرية المستدامة في البرمجة وعدم تشويه توزيع الموارد. ومن أجل ضمان أن تستمر جميع بلدان البرنامج في الحصول على حصة عادلة من الموارد، سيقوم البرنامج، بالفعل، بتركيز الاهتمام بدقة على تلك البلدان التي بها أشد الاحتياجات في مجال بناء القدرات.

١٤٤ - وأعطى مدير البرنامج تأكيده على أنه سيتم استخدام اجراءات ومعايير تتسم بالشفافية من أجل التخصيص المرن للموارد. وقال انه لن توضع آلية منفصلة لتخصيص الموارد من الخط الثاني للخطة الأساسية. بل انه سيجري تعزيز وتبسيط الاجراءات الحالية لتحويل اطار معتمد للتعاون الى دعم فعلي: مما يسمح لمدير البرنامج بممارسة مسؤولياته الاشرافية بصورة أفضل ويعزز لا مركزية سلطة الموافقة على المشاريع الى المستوى القطري، ويدعم الآليات أيضا لكفالة أن يوفر البرنامج الدعم الفني اللازم للبلدان من أجل وضع برامج عالية الجودة.

١٤٥ - وتحقيقا لهذا الغرض، سيجري استعراض دوري للادارة في كل بلد من بلدان البرنامج بتشاور وثيق مع الحكومة المعنية. وسينظر الاستعراض في حالة البرامج الجارية والمزمعة وفي الدعم الذي يتعين على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقديمه في مجال بناء القدرات. وسيدرس الاستعراض كذلك حالة هدف تعبئة الموارد. وستخصص الموارد من البند ١ - ١ - ٢ وفقا للمنهجية المعتمدة ويمكن أن تخصص موارد اضافية

من البند ١ - ١ - ٢ حتى مبلغ مساو تقريبا لمستوى البند ١ - ١ - ١ مع وضع في الاعتبار أنه، في ضوء توفر البرامج الجيدة، من المقصود أن توفر هذه الموارد حوافز لتحسين نوعية البرامج بما يتفق مع المقرر ١٤/٩٤. وسيستند التخصيص، في المقام الأول، الى المعايير الواردة في الفقرة ٣٨ من الوثيقة DP/1995/32.

١٤٦ - وبالاضافة الى ذلك، سيواصل الممثلون المقيمون، بموجب سلطتهم المفوضة، الموافقة على البرامج والمشاريع وفقا لاطار التعاون المعتمد واقتراحات البرمجة التي أقرها الاستعراض الدوري. وهم ملزمون، في ذلك، بالتقيد بمعايير التقييم الصارمة الموضوعة لأنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١٤٧ - وأوضح مدير البرنامج أن النظام الجديد سيمكن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من الشروع في فترة من البرمجة الجديدة والدينامية في مجال التنمية البشرية المستدامة مما يؤدي الى تقدم في الأعمال التحضيرية التي بدأت بالفعل في بلدان عديدة. وفي الختام، أعرب مدير البرنامج عن أمله في أن يكون قد تمكن من تخفيف بعض أوجه الغموض عن النظام ولاحظ أن المجلس التنفيذي سيكون أمامه تقرير مؤقت عن تجربة الترتيبات الجديدة في حزيران/يونيه ١٩٩٦، واستعراض كامل النطاق في حزيران/يونيه ١٩٩٧ - أي في السنة الأولى من فترة البرمجة القادمة.

مناقشة

١٤٨ - أعرب المندوبون عن تقديرهم لمجموعة الوثائق الخمس المعدة بشأن هذا الموضوع على مدى السنة السابقة ولاحظوا الايضاحات المفيدة التي وفرتها الوثيقة الحالية (DP/1995/32) وبيان مدير البرنامج (DP/1995/CRP.4).

١٤٩ - وأعاد أغلب المتكلمين تأكيد المبادئ الأساسية التي تستند اليها أنشطة التعاون الانمائي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (من بينها، الطابع الطوعي والمانح للبرنامج والعالمية والملكية الوطنية والتدرج والشفافية)، وسلموا بأنه يلزم للبرنامج أن يتغير لكي يخدم احتياجات البلدان النامية بصورة أفضل. ولاحظ عدد كبير من المتكلمين أنه يلزم اجراء اصلاحات كبيرة كيما يتمكن البرنامج من تحقيق أهداف البرمجة المحددة في اطار المقرر ١٤/٩٤.

١٥٠ - ووافقت أغلبية الوفود على أنه يلزم إدخال قدر من المرونة على ترتيبات البرمجة الحالية للمساعدة على تعزيز نوعية البرامج ومركز اهتمامها، وتوفير حافز لتعبئة الموارد. غير أن عدة وفود رأت أن نظام رقم التخطيط الارشادي الحالي لا يمكن أن يعتبر مسؤولا عن مستويات الموارد الأساسية المخيبة للآمال. وأشارت الى أن التغييرات المقترحة غير مرتبطة بأية التزامات بزيادة التمويل. وأكد أحد الوفود أن تمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يمثل حصة صغيرة، وإن كانت حاسمة، من موارد التنمية عموما، ومن ثم، ينبغي أن يستخدم بشكل حفاز.

١٥١ - وأعرب عدد من المتكلمين عن القلق إزاء أثر ترتيبات المرونة المقترحة على بلدان البرامج، لاسيما تلك البلدان التي لا تتوفر لديها القدرة على صياغة البرامج، ولاحظوا، مثلا، أن عدم إمكانية التنبؤ بالموارد يمكن أن يحول دون التخطيط الطويل الأجل وأن يلقي بأعباء لا داع لها على الحكومات ويؤثر على حيدة البرنامج الانمائي.

١٥٢ - وشجعت عدة بلدان مدير البرنامج على استكشاف مصادر غير تقليدية للتمويل (منها الشركاء غير الحكوميين، ومنظمات التكامل الاقتصادي الاقليمية، والمؤسسات الخاصة والصناديق والمنظمات غير الحكومية الدولية وترتيبات بطاقات الاعتماد الودية) من أجل تعزيز قدرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الاستجابة لأهداف وأولويات البرنامج.

١٥٣ - وبينما أبدى المتكلمون تقديرهم للايضاحات التي قدمها مدير البرنامج عن تشغيل مخطط هدف تخصيص الموارد من الأموال الأساسية واجراءات تخصيص الموارد من البند ١ - ١ - ٢، كان رأي عدد كبير منهم أنه يلزم وضع المعايير والاجراءات بدقة أكبر. وأوضح مدير البرنامج أن البرنامج الانمائي ينوي مساعدة البلدان على الاستفادة من المستوى الثاني من هدف تخصيص الموارد من الأموال الأساسية بإتاحة الوصول الى مختلف القدرات المتوفرة ضمن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالات مع استعمال المخصصات المختلفة المتاحة لهذا الغرض.

١٥٤ - وأوضح مدير البرنامج أيضا، خلال المناقشة، أن تشديد البرنامج على البيئة التمكينية المطلوبة للقضاء على الفقر يدعم الالتزام الأول لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية الذي يركز الاهتمام على تهيئة بيئة اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وقانونية تمكن الناس من تحقيق التنمية الاجتماعية.

١٥٥ - وأعرب عدد كبير من الأعضاء عن تأييدهم للبند ١ - ١ - ٣ وتطبيقه من أجل التنمية الوقائية والعلاجية. وأجاب مدير البرنامج على أسئلة عن كيف ينفذ التخصيص بما يتمشى مع زيادة تركيز الاهتمام على التنمية البشرية المستدامة وكيف يكمل عمل مؤسسات أخرى في منظومة الأمم المتحدة.

١٥٦ - وأعربت عدة بلدان عن آرائها بشأن الحصص النسبية لتخصيص الموارد الواردة في الجدول ١ من الوثيقة DP/1995/32. وأبدت بلدان عديدة ارتياحها لزيادة المبالغ المخصصة لأنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، وشددت بعض الوفود على أهمية إبقاء زيادة من أجل التقييم في البند ١ - ٤. ورأت بعض البلدان وجوب زيادة حصة الـ ٥٥ في المائة للموارد على الصعيد القطري، ربما من خلال تخفيض الحصص في البندين ١ - ٢ و ١ - ٣ (الأنشطة الاقليمية والأنشطة العالمية/الأقاليمية). غير أن عدة بلدان أعربت من جديد عن تأييدها للزيادة في الموارد المخصصة للبرامج الاقليمية، واقترح أحد المتكلمين أن ينظر في معايير مثل عدد البلدان في المنطقة واحتياجاتها الخاصة لدى تخصيص تلك الموارد فيما بين المناطق. وحصل أحد الوفود على تأكيد من مدير البرنامج بأن تخصص الموارد من بند الميزانية ١ - ٣ (الأنشطة العالمية والأقاليمية والخاصة) لبرنامج الطاقة والغلاف الجوي التابع لشعبة الطاقة المستدامة والبيئة بمكتب

دعم سياسات البرامج، لدعم أنشطة الشعبة المتصلة بسياسات الطاقة للبلدان النامية وما يجري فيها من تخفيف/تكييف فيما يتعلق بتغيير المناخ وما تعاني منه من مشاكل التنمية الاجتماعية والاقتصادية ومشاكل بيئية أخرى. وجرى الاعراب عن آراء مختلفة بشأن طلب منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) للدعم المخصص في عام ١٩٩٧ من أجل برنامج المديرين القطريين لليونيدو.

١٥٧- ووافقت أغلب البلدان على أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ينبغي أن يعكس اتجاها قويا بالنسبة للفقر، وبالتالي قدرا عاليا من التدرج في توزيعه الشامل للموارد. واقترح أحد الوفود حدا أدنى نسبته ٨٨ في المائة من تدفق الموارد لبلدان الدخل المنخفض و ٥٨ في المائة لأقل البلدان نموا. واقترح البعض أن يجري قياس مقدار التدرج مع مراعاة البنود الثلاثة لهدف تخصيص الموارد من الأموال الأساسية والاعتراف بأن موارد البند ١ - ١ - ٣ من المرجح أن تتدفق الى البلدان من هذه الفئات. ولاحظ عدد كبير أيضا أن التدرج لا ينبغي أن يمس المبدأ الأساسي المتمثل في العالمية. وجرى الاعراب، في هذا الصدد، عن آرا متباينة بشأن الزيادة المقترحة في عتبات التخرج. وبالاضافة الى ذلك، لاحظ عدد من المتكلمين أنه ستلزم كتلة حرجة دنيا من الدعم للبلدان الصغيرة، لاسيما البلدان النامية الجزرية الصغيرة.

١٥٨ - وأثارت وفود عديدة شواغل بشأن الحصة النسبية للموارد المتدفقة الى المناطق المختلفة. وأبدى الممثلون القطريون في منطقة أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي قلقهم لأن حصتهم من الموارد آخذة في الانخفاض بشكل مطرد على مدى الدورات، على الرغم من الاحصاءات المتعلقة بالفقر ومع وضع في الاعتبار أن الأموال قد استخدمت بفعالية كبيرة في أنشطة قوية. وأشار عدد كبير من المتكلمين الى أوجه الظلم الناشئة عن تطبيق فكرة الحد الأدنى (التي تضمن للبلدان نسبة مئوية معينة من رقم التخطيط الارشادي الخاص بها من الدورة السابقة)، واقترح البعض البحث عن حلول بديلة لتخفيف أثر الحد الأدنى على مجموعات معينة من البلدان، لاسيما البلدان المتلقية الجديدة في أوروبا ومنطقة دول رابطة الدول المستقلة. وطلب عدد من المتكلمين من بلدان في هذه المنطقة توضيحا لتغيير البيانات المستخدمة في حساب توزيع الموارد في الوثيقتين الأخيرتين.

١٥٩ - وفيما يتصل بمسألة مكافآت الاستقلال للبلدان الجديدة للبرنامج، أشار رئيس الفريق العامل غير الرسمي الى أن المسألة تتعلق بدورة البرمجة الخامسة والدورة العادية الثالثة للمجلس التنفيذي لعام ١٩٩٦. وأن الأمانة ستتشاور مع البلدان المعنية، حسب الاقتضاء، لهذا الغرض.

١٦٠ - وبعد مداولات عامة، جرت مناقشات غير رسمية مطولة ودورات مطولة لأفرقة عاملة لاستعراض مشروع المقرر (DP/1995/L.7) الذي أعده السيد كارلوس سيرسالي دي سريزانو (الأرجنتين)، رئيس الفريق غير الرسمي، بالتشاور مع عدة وفود. وكان بين المجالات الهامة التي نظر فيها الفريق العامل مجموعة من الاجراءات لادارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لموارد البرنامج، أعدها ممثل لبعثة مراقبة، على النحو الوارد أدناه. وجرى الاتفاق على أن يواصل برنامج الأمم المتحدة تمحيص وتفصيل الاجراءات وعلى أن تعرض على المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٦.

الترتيبات الدولية لإدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لموارد البرنامج

يوصي البرنامج الإنمائي بتمحيص وتفصيل الإجراءات المقترحة الواردة أدناه من أجل إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لموارد البرنامج، لعرضها على المجلس التنفيذي.

	ألف - مرحلة التخطيط	الاجراء المتخذ من جانب
ألف-١	وضع إطار التعاون القطري	الحكومة والممثل المقيم
	- الأولويات والمجالات البرنامجية الشاملة - الإشارة الى مجموعة الأموال المحتملة (تحت البندين ١-١-١ و ١-١-٢ من الجدول الوارد في المقرر ٢٣/٩٥ أدناه والأموال التكميلية)	
ألف-٢	اعتماد اطار التعاون القطري	المجلس التنفيذي
ألف-٣	وضع تفاصيل اطار التعاون القطري في مخططات البرامج/المشاريع التي يدعمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	الحكومة والممثل المقيم
	- وصف مشاريع البرنامج - الجوانب المالية (والمسائل الأخرى المتصلة بالموارد)	
ألف-٤	اعتماد مخططات البرامج/المشاريع المقترحة (ملاحظة: كلي أو جزئي)*	مقر برنامج الأمم المتحدة الانمائي
	باء - مرحلة التنفيذ	
باء-١	إخطار البلد بنتيجة اعتماد مقر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ تخصيص الأموال؛ السلطة وتفويض المكاتب القطرية بوضع الشكل النهائي والاعتماد والتنفيذ	مقر برنامج الأمم المتحدة الانمائي
باء-٢	وضع الشكل النهائي للتصميم التفصيلي لأنشطة البرامج/المشاريع واعتماده	الحكومة والممثل المقيم
باء-٣	تنفيذ أنشطة البرامج/المشاريع	الحكومة والممثل المقيم
باء-٤	الاستعراض الدوري لإدارة البرنامج	الحكومة والممثل المقيم ومقر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
	- لتقييم التقدم المحرز في تحقيق الأهداف - لتحديد الدعم الاضافي المطلوب لمواصلة وضع مشاريع جيدة - لتحديد التمويل الاضافي، خاصة تحت البند ١-١-٢ من الجدول الوارد في المقرر ٢٣/٩٥ أدناه	
باء-٥	تقديم التقرير السنوي لاستعراض المجلس التنفيذي واتخاذه للإجراءات الملائمة بشأن المهام المسندة	مدير البرنامج

* يجوز الاضطلاع بالخطوتين ألف-٣ و ألف-٤ أكثر من مرة.

١٦١ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر التالي:

٢٣/٩٥ - ترتيبات البرمجة الخلف

إن المجلس التنفيذي،

أولا - مبادئ لدورة البرمجة[١]

١ - يؤكد من جديد المبادئ المتعلقة بأحقية جميع البلدان المتلقية على أساس السمات الأساسية للأنشطة التنفيذية لنظام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والتي تشمل، في جملة أمور، العالمية، والحيدة وتعدد الأطراف، والطابع الطوعي والمانح للمساعدات، والقدرة على الاستجابة لاحتياجات جميع البلدان المتلقية طبقا للسياسات والأولويات الخاصة بها في مجال التنمية؛ ويعترف، في هذا السياق، بالمبادئ التي تنطوي عليها أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتشمل التدرج والحياد والشفافية وامكانية التنبؤ بتدفق الموارد بالنسبة لجميع البلدان المتلقية، لاسيما البلدان النامية؛

٢ - يشدد على ضرورة وجود زيادة كبيرة في الموارد المخصصة للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية على أساس مستمر ومضمون ويمكن التنبؤ به وبما يتفق مع الاحتياجات المتزايدة للبلدان النامية؛

٣ - يعترف بأن التعاون الإنمائي لمنظومة الأمم المتحدة يتطلب المرونة والشفافية من أجل زيادة توافر الموارد والكفاءة في تخصيصها، وبأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يواصل اعطاء أولوية لأقل البلدان نموا وبلدان الدخل المنخفض، لاسيما في افريقيا، ويستخدم الموارد، تمشيا مع المقرر ١٤/٩٤، في دعم الأولويات الإنمائية التي تحددها البلدان المتلقية ذاتها، وبما يتفق معها، مع مراعاة ضرورة توفير الحوافز اللازمة لتحقيق أكبر أثر ممكن لبرامج ومشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وزيادة فعاليتها؛

---

(١) استندت المناقشات التي أفضت الى اتخاذ هذا المقرر الى المعلومات التي أتيحت للمجلس التنفيذي في الوثائق DP/1994/20؛ و DP/1994/39؛ و DP/1994/59؛ و DP/1994/3؛ و DP/1995/15؛ و DP/1995/32.

٤ - يقرر تحسين مجالات تركيز الأنشطة البرنامجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن طريق تنفيذ الأهداف الثلاثة مجالات الأولوية الأربعة[٢]، المحددة في مقرر المجلس ١٤/٩٤، مع الاعتراف بوجه خاص بأنه ينبغي أن يكون للقضاء على الفقر الأولوية الرئيسية في أنشطة البرنامج، والأخذ في الاعتبار زيادة إيضاح وتحسين دور البرنامج على النحو الوارد في المقرر ٢٢/٩٥ بشأن مستقبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

٥ - يؤكد أن أولويات التنمية الوطنية هي المحدد الرئيسي للبرامج التي يدعمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والتي يجب أن تظل موجهة لخدمة البلدان، وأن البلدان المتلقية تتحمل المسؤولية الرئيسية عن صياغة أطر التعاون القطري بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

٦ - يؤكد دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كبرنامج تنفيذي موجه نحو البلدان، ويشدد، في هذا السياق، على ضرورة تحسين الوظيفة التنفيذية للمنسق المقيم على المستوى القطري بالتعاون مع الحكومة المعنية وتعزيز لا مركزية السلطة الممنوحة على المستوى الميداني بغية مضاعفة أثر منظومة الأمم المتحدة الى أقصى حد في العملية الإنمائية؛

ثانيا - تعبئة الموارد

٧ - يقرر أن يعتمد، لأغراض التخطيط الرقم الأولي الذي يبلغ ٣,٣ من بلايين الدولارات للموارد الأساسية لفترة السنوات الثلاث التي تبدأ في عام ١٩٩٧، ويطلب من مدير البرنامج أن يتخذ جميع التدابير اللازمة لكي يؤمن على الأقل تلك الموارد المالية المقدرة؛

٨ - يؤكد ضرورة أن تظل زيادة التبرعات المقدمة للموارد الأساسية هي الجهد الرئيسي لجميع المانحين، لاسيما المانحين التقليديين ولجهود مدير البرنامج في تعبئة الموارد والرامية الى توسيع نطاق قاعدة الموارد بما في ذلك جلب مانحين جدد كمساهمين أساسيين؛

---

(٢) الأهداف الثلاثة التي أقرت في المقرر ١٤/٩٤ هي: تعزيز التعاون الدولي لأغراض التنمية البشرية المستدامة؛ ومساعدة أسرة الأمم المتحدة على أن تصبح قوة موحدة وقوية للتنمية البشرية؛ وتركيز موارد برنامج الأمم المتحدة على تقديم أقصى المساهمات في برامجه القطرية الى بلدان البرنامج في اطار الأبعاد الرئيسية للتنمية البشرية المستدامة.

ومجالات الأولوية الأربعة التي تم إقرارها في المقرر ١٤/٩٤ هي: القضاء على الفقر وتوفير فرص العمل وتجديد البيئة والنهوض بالمرأة.

٩ - يعترف أيضا بأهمية الموارد غير الأساسية، بما في ذلك تقاسم التكاليف ومصادر التمويل غير التقليدية بوصفها آلية لتعزيز قدرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وتكملة للوسائل التي يتبعها من أجل تحقيق الأهداف والأولويات على النحو المحدد في المقرر ١٤/٩٤؛

١٠ - يحث مدير البرنامج على استكشاف مزيد من مصادر التمويل غير التقليدية كالمصارف متعددة الأطراف والإقليمية والمنظمات غير الحكومية، من أجل تعبئة موارد اضافية للبرنامج؛

ثالثا - ترتيبات البرمجة

١١ - يقبل من حيث المبدأ خطة السنوات الثلاث المتجددة للتخطيط على النحو المقترح في الوثيقة DP/1995/32؛

١٢ - يقرر أن تضع الحكومات المتلقية، بالتشاور مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الأطر الجديدة للتعاون القطري (البرامج القطرية)، وأن تقدم هذه الأطر الى المجلس التنفيذي لإقرارها؛ ويقرر كذلك أن ينظر في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٦، في مشاركة المجلس في عمليات واجراءات البرمجة؛

١٣ - يعترف بالصلة القائمة بين أطر التعاون القطري والخطط والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية للبلدان المتلقية وكذلك مع المذكرة القطرية للاستراتيجيات التي تضعها البلدان المعنية كإطار عام للتعاون الدولي لأغراض التنمية، وعلى أساس أن الحكومة هي التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تنسيق جميع أنواع المساعدة وفقا للأولويات والاستراتيجيات الوطنية؛

١٤ - يقرر أن تكون صياغة أطر التعاون القطري وفقا لقرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٧، لا سيما التركيز على النهج البرنامجي والتنفيذ الوطني وتحسين آليات الرصد والتقييم.

رابعا - آلية التمويل

١٥ - يقرر الأخذ برقم جديد مستهدف ثلاثي المستوى أكثر مرونة لتوزيع الموارد على المستوى القطري من المخطط الأساسي لتخصيص الموارد؛

١٦ - يقرر أن تكون معايير تحديد استحقاق الدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هي نفس المعايير المعمول بها بالنسبة لجميع الموارد الأساسية القابلة للبرمجة؛

١٧ - يقر المخصصات الواردة في الجدول المرفق[٣] فيما يتصل بالموارد الأساسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

١٨ - يقر المبادئ التوجيهية الأساسية التالية تخصيص الموارد تحت البند ١-١-٢ في الفقرة ١٣ من هذا المقرر:

(أ) حسبما بيَّن مدير البرنامج، فإنه من أجل أغراض التخطيط الأولي، وبافتراض توافر برامج جيدة، يكون المبلغ المخصص لأي بلد تحت البند ١-١-٢ مساو نسبيا على وجه التقريب (كما هو مبين في الجدول المرفق) لما يحصل عليه هذا البلد تحت البند ١-١-١؛

(ب) ينبغي أن تتسم عملية تخصيص الموارد بالشفافية وأن تتطابق مع التوجه العام المتعلق بالقضاء على الفقر الذي ينعكس في المخصص المتعلق بالبلدان منخفضة الدخل وأقل البلدان نموا والوارد في الفقرة ٢٤ من هذا المقرر، ولكي يعكس أيضا نفس التوزيع الاقليمي المتبع في البند ١-١-١؛

(ج) تكون ترتيبات البرمجة فيما يتعلق بالبندين ١-١-١ و ١-١-٢ واحدة؛

(د) الحاجة الى تأمين استفادة البلدان، ذات القدرة المحدودة في صياغة البرامج، استفادة كاملة من البند ١-١-٢، في جملة أمور، من بينها تعزيز قدرتها على تصميم البرامج وتنفيذها لتعزيز استفادتها من هذا البند؛

(هـ) ضرورة أن تحتفظ البلدان التي تحصل على مخصصات أقل من ٠٠٠ ٣٠٠ دولار سنويا تحت البند ١-١-١ بحد أدنى من كتلة الموارد الحرجة عن طريق المخصصات الواردة في البند ١-١-٢ بما يتفق مع أحقيتها في الحصول على هذه الموارد؛

(و) أهمية جودة البرامج، بما في ذلك مدى استهداف مقترحات البرامج تعزيز الأنشطة ذات التأثير الكبير في مجالات تركيز التنمية البشرية المستدامة الواردة في المقرر ١٤/٩٤، لاسيما القضاء على الفقر؛ والبيئة المواتية اللازمة لتحقيق هذا الهدف؛

---

(٣) ستطبق الأنصبة الفردية من الموارد الإجمالية الواردة في الجدول المرفق، على إجمالي الموارد المتاحة خلال الفترة ١٩٩٩/١٩٩٧، باستثناء ما ورد منها في البنود ١-٢ و ٢-٣ و ١-٤ و ٢-٤، وذلك رهنا بإجراء مزيد من المداولات فيما يتعلق بتقديم تقديرات الميزانية لفترة السنتين للمجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٥.

(ز) ضرورة أن يتم معالجة مخصصات الموارد تحت البند ١-١-١ والبند ١-١-٢ في آن واحد، مع الاعتراف بأهمية كفالة استجابة البرامج الممولة في إطار البند ١-١-٢ للبرامج والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية؛

(ح) ضرورة تلبية الاحتياجات الخاصة والفرص المتاحة لبناء القدرات التي قد تنشأ في البلدان كل على حدة؛

(ط) ضرورة تعزيز الحوار في مجال السياسات العامة فيما يتعلق بتخصيص موارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وكذلك ضمان التعاون الوثيق بين الحكومات والممثلين المقيمين وبرنامج في اتخاذ القرارات المتصلة بتخصيص الموارد؛

(ي) ضرورة تطوير زيادة القدرات على كافة المستويات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل ادارة البرامج؛

(ك) ضرورة زيادة سلطة الممثل المقيم في الموافقة على البرامج والمشاريع على الصعيد القطري بالاشتراك مع الحكومة المعنية ومساءلة الممثل المقيم عن هذه المشاريع والبرامج.

١٩ - يقرر نسبة اضافية قدرها ٠,٥ في المائة من الموارد الإجمالية المخصصة لأوروبا ومنطقة رابطة الدول المستقلة في ضوء الاحتياجات الخاصة للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. وسيتم الحصول على الموارد المطلوبة على النحو التالي: ٠,٢ في المائة من البند ١-٢؛ و ٠,١٥ في المائة من البند ٢-٢؛ و ٠,١٥ في المائة من البند ٢-٣.

٢٠ - يأذن لمدير البرنامج، مع مراعاة الاستنتاج ٦/٩٠ للجنة البرنامج والميزانية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة الصناعية في دورتها السابعة عشرة، بتخصيص مبلغ ٣ ملايين دولار لسنة ١٩٩٧، على أساس استثنائي وغير متكرر، لتيسير إنهاء تمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لبرنامج المديرين القطريين التابعين لمنظمة الأمم المتحدة الصناعية بيسر وعلى مراحل، ولتمكين تلك المنظمة من مواصلة تقديم خدماتها الأساسية لدعم الأولويات البرنامجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الميدان خلال دورة ميزانيتها لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧؛

		المخصصات خلال الدورة الخامسة		النسبة المئوية المقترحة للمخصصات للفترة التالية
		بملايين الدولارات	نسبة مئوية	نسبة مئوية
١-٠	**البرامج/المشاريع**			
	على الصعيد القطري			
١-١	**هدف تخصيص الموارد من الأموال الأساسية**			
١-١-١	الموارد المخصصة مباشرة للبلدان	٥٢٦	٥٣,٥	٣٠,٠
١-١-٢	الموارد المخصصة إقليميا قصد الاستخدام القطري لاحقا	-	-	٢٠,٠
١-١-٣	الموارد المخصصة للتنمية في البلدان التي تمر بحالات استثنائية	١٣	١,٣	٥,٠
		٥٣٩	٥٤,٨	٥٥,٠
	على الصعيد المشترك بين الأقطار			
١-٢	الأنشطة الإقليمية	٥٦	٥,٧	٧,٦
١-٣	الأنشطة العالمية والأقاليمية والخاصة	٢٥	٢,٥	٤,٢
		٨١	٨,٢	١١,٨
	الأنشطة الأخرى			
١-٤	التقييم	١	٠,١	٠,٣
١-٥	المواد الخاصة لأنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية	٢	٠,٢	٠,٥
١-٦	الموارد المخصصة للتنفيذ	٥٥	٥,٦	٣,٠
		٥٨	٥,٩	٣,٨
	المجموع الفرعي	٦٧٨	٦٨,٩	٧٠,٦
٢-٠	**وضع البرامج والخدمات التقنية**			
٢-١	أنشطة البرنامج الإنمائي لدعم ووضع البرامج	٣٣	٣,٣	٣,٠
٢-٢	دعم منظومة الأمم المتحدة لوضع السياسات والبرامج	١٦	١,٦	٢,٠
٢-٣	خدمات الدعم التقني المقدمة من الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة	١١	١,١	١,٦
٢-٤	الأنشطة الأخرى	٣٥	٣,٥	-

		المخصصات خلال الدورة الخامسة		النسبة المئوية المقترحة للمخصصات للفترة التالية
		بملايين الدولارات	نسبة مئوية	نسبة مئوية
	المجموع الفرعي	**٩٥**	**٩,٥**	**٦,٦**
٣-٠	**الدعم المقدم لمنظومة الأمم المتحدة وتنسيق المعونة**			
٣-١	دعم البرنامج المقدم للمنسق المقيم/تنسيق المعونة	-	-	١,٧
٣-٢	الدعم المقدم للأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة	٤٣	٤,٤	٤,٣
	المجموع الفرعي	**٤٣**	**٤,٤**	**٦,٠**
٤-٠	**ميزانية فترة السنتين**			
٤-١	مقر البرنامج الإنمائي	٧٠	٧,١	٦,٨
٤-٢	المكاتب القطرية للبرنامج الإنمائي	١٠٠	١٠,١	١٠,٠
	المجموع الفرعي	**١٧٠**	**١٧,٢**	**١٦,٨**
	المجموع	**٩٨٦**	**١٠٠,٠**	**١٠٠,٠**

خامسا - توزيع الموارد

٢١ - يوافق على المنهجية المتبعة في توزيع الموارد على البرامج القطرية على النحو المبين في الفقرتين ٧٤ و ٧٥ من الوثيقة DP/1995/32، بما في ذلك السمات التالية التي وردت في الفصل الخامس من الوثيقة DP/1995/32: نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي، ومجموع السكان، باستخدام معاملات الترجيح وبيانات عام ١٩٩٤ (أو آخر التقديرات لها)؛ وإلغاء النقاط التكميلية؛ وزيادة عتبات التخرج؛ وتعديل الحدود الدنيا[٤]؛ ومعدل منح مناسب لأقل البلدان نموا بما يتمشى مع الاحتياجات المذكورة في الفقرة ٢٤؛

٢٢ - يحيط علما بتوزيع الموارد المبين في الجدول ٤، العمود ٦ من الوثيقة DP/1995/32، مع الاعتراف بأن هذه تقديرات أولية سيتم استكمالها باستخدام بيانات عام ١٩٩٤؛ ويطلب أن يقدم الى المجلس التنفيذي في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٦ الهدف النهائي لتخصيص الموارد من الأرقام الأساسية الواردة في إطار البند ١-١-١ لكل بلد من البلدان المتلقية؛

٢٣ - يقرر أن تستمر البلدان التي تتجاوز عتبات تخرجها خلال أي سنة من سنوات الدورة القادمة ضمن البلدان المتلقية لفترة ثلاث سنوات بعد تلك السنة على أن يتم تدريجيا خلال تلك السنوات إنهاء الرقم المستهدف لها في تخصيص الموارد من الأموال الأساسية؛

٢٤ - يقرر أن يضمن مدير البرنامج، كهدف محدد، تخصيص ٨٨ في المائة من جميع الأرقام المستهدفة لعمليات توزيع الموارد من الأموال الأساسية لصالح البلدان ذات الدخل المنخفض و ٦٠ في المائة لصالح أقل البلدان نموا، ويحث مدير البرنامج مراعاة هذه الأهداف في جميع الأنشطة البرنامجية التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

٢٥ - يأذن لمدير البرنامج خلال فترة البرمجة، بتنقيح مستويات البرمجة المأذون بها صعودا أو هبوطا على أساس تناسبي، إذا ما تجاوزت تقديرات الموارد المتاحة الرقم المستهدف الوارد في الفقرة ٧ من هذا المقرر، أو نقصت عن هذا الرقم المستهدف؛

٢٦ - يطلب الى مدير البرنامج أن يقدم سنويا الى المجلس التنفيذي لاتخاذ الإجراء المناسب، تقريرا عن إدارة ترتيبات البرمجة وعن عمليات التوزيع الفعلي للموارد المخصصة لكل بلد؛

---

(٤) هناك ٩٠ في المائة من البلدان التي يقل فيها نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي عن ٧٥٠ دولارا؛ و ٨٠ في المائة من البلدان التي يتراوح فيها نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي بين ٧٥٠ دولار و ٥٠٠ ١ دولار؛ و ٧٠ في المائة من البلدان التي يتراوح فيها نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي بين ٥٠٠ ١ و ٧٠٠ ٤ دولار و ٦٠ في المائة من البلدان التي يتجاوز فيها نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي ٧٠٠ ٤ دولار.

سادسا - الاستعراض الذي سيجريه المجلس التنفيذي

٢٧ - يقرر أن يطبق هذا المقرر خلال الفترة من تموز/يوليه ١٩٩٥ حتى حزيران/يونيه ١٩٩٧ فيما يتعلق ببرمجة الأنشطة للسنوات من ١٩٩٧ فصاعدا، بغية تمكين مدير البرنامج من تنفيذ المبادرات المتعلقة بالتغيير ودعم الجهود الوطنية الرامية الى القضاء على الفقر وتحقيق التنمية البشرية المستدامة؛

٢٨ - يطلب الى مدير البرنامج أن يقدم الى المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ١٩٩٦ تقريرا مؤقتا عن تنفيذ ترتيبات البرمجة. وسيتضمن هذا التقرير معلومات عن الأنشطة المضطلع بها ومقدار الموارد المالية المتصلة بها، وتبرير الأنشطة المضطلع بها في إطار البندين ١-١-٢ و ١-١-٣؛

٢٩ - يقرر إجراء استعراض واسع النطاق للفترة التمهيدية الممتدة من تموز/يوليه ١٩٩٥ الى حزيران/يونيه ١٩٩٧ بغرض تقييم التجربة وتحديد التغييرات التي قد تكون ضرورية لترتيبات البرمجة الخلف.

١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٥

١٦٢ - وبعد اعتماد المقرر ٢٣/٩٥، أدلى وفد من الوفود ببيان، أكد فيه أنه ينبغي، بالنسبة للبند ٣-١-١ من الجدول الوارد في المقرر، أن توضع في الاعتبار الأنشطة المسندة بموجب قرارات الجمعية العامة المتعلقة بالبلدان التي تمر بظروف خاصة، ولا سيما قرار الجمعية العامة ٢١/٤٩.

ثامنا - صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

١٦٣ - عرض مدير البرنامج التقرير المتعلق بصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (DP/1995/16)، فأبرز الإجراءات المتخذة من أجل تعزيز البرنامج والمساءلة المالية والإدارية في الصندوق، وفي الوقت نفسه الإقلال إلى أدنى حد ممكن من العجز المالي المتوقع. وأعرب عن ثقته من أن الصندوق باتخاذه تدابير إدارية قوية يضع نفسه على المسار الإداري السليم خاصة مع اقتراب موعد انعقاد المؤتمر العالمي الرابع للمرأة. وقال إن اللجنة الاستشارية للصندوق أعربت له عن تأييدها لعدد من التدابير المقترحة من أجل إرساء دعائم الصندوق على قاعدة مالية سليمة.

١٦٤ - ومضى مدير البرنامج يقول إن الهدف الرئيسي المنشود يتمثل في التخلص من الرصيد السالب في الموارد العامة للصندوق بحلول نهاية عام ١٩٩٧ وإنه منذ انعقاد الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي جرى تنقيح العجز المتوقع لإبراز ما طرأ عليه من انخفاض يُعزى إلى حد كبير إلى ارتفاع مستوى التبرعات المقدمة إلى الصندوق بأكثر من المتوقع، وحدوث تقلبات مؤاتية في أسعار صرف العملات الأجنبية. وقال إن العجز المسقط في الموارد العامة ثبت عند ٣ ملايين دولار في عام ١٩٩٥.

١٦٥ - وحسبما ورد تفصيليا في التقرير، ذكر مدير البرنامج أن المسؤولية الرئيسية عن غياب الإشراف الإداري تقع على عاتق الصندوق. وأكد عدم وجود تدليس أو إهدار أو سوء استعمال لموارده. وأقر بأنه كان بوسع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يكون أكثر حزما في الإشراف على الإدارة المالية للصندوق، ونوه في هذا الصدد إلى أن البرنامج يقوم حاليا بصياغة سبل تهدف إلى تعزيز الإدارة المالية لجميع الأموال البرنامجية وأنه سيجري عرضها على المجلس.

١٦٦ - وقال إن عناصر الاستراتيجية الرامية إلى التصدي للحالة المالية للصندوق مفصلة في التقرير، وتشمل تعليق المشاريع الجاهزة للتنفيذ، وخفض ميزانيات المشاريع القائمة وتكاليف الدعم الإداري والتقني، وتكثيف تعبئة الموارد وتحديد المشاريع التي تمول بأسلوب التمويل المشترك. وقال إنه جرى أيضا وضع الخطوط العامة للتدابير التي تكفل الإشراف المسؤول على مسائل البرامج والمسائل المالية والتنظيمية في الصندوق. وطلب مدير البرنامج من المجلس التنفيذي أن يأذن للصندوق بالمضي قدما في برنامجه على أساس اسقاطات معقولة؛ وأن يعلق المطلب الخاص بالاحتياطي التشغيلي لحين وصول الصندوق إلى قاعدة مالية سليمة؛ وأن يوافق على قيام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتوفير مرفق تسليف للصندوق، كلما اقتضت الحاجة.

١٦٧ - وذكرت مديرة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في بيانها الافتتاحي، أن الصندوق يبذل قصاراه منذ الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي من أجل تخفيض نفقاته. وقد أتيحت معلومات في هذا الصدد إلى أعضاء المجلس في أثناء المشاورات غير الرسمية المعقودة في أيار/مايو ١٩٩٥. وقالت إن الصندوق يتصدى في الوقت الحاضر لمجموعة من التغيرات من أجل إعادة هيكلة برنامجه والاستجابة بفعالية لاحتياجات المرأة مع مراعاة الولايات المنوطة به وحالته المالية في الوقت ذاته. وأبرزت المديرة الخطوط العامة التي تتخذ لخفض التكاليف الإدارية والبرنامجية للصندوق. وفيما يتعلق بالمشاريع الجديدة، قالت إن قدرة الصندوق على الاستجابة لنتائج المؤتمر العالمي الرابع للمرأة ستكون حاسمة في تحديد قدرته على البقاء كمنظمة. ومن ثم فإن عام ١٩٩٥ يتيح لنساء العالم النامي عدة فرص لا يمكن تركها تذهب سدى. وأكدت أن دعم المجلس التنفيذي للاقتراح المتعلق بتخصيص ائتمان للصندوق وخيارات التمويل المشترك ستمكّنه من الاضطلاع بأنشطة جديدة من أجل دفع قضايا المرأة إلى الأمام بطريقة فعالة من حيث التكلفة.

١٦٨ - وفي بداية المناقشات جرى تداول مشروع مقرر عن البند. وقال كثير من الوفود إن المشروع يقدم حلا عمليا لمستقبل الصندوق، بينما أبدى بعضها تحفظات على جوانب معينة في نص المشروع.

١٦٩ - وأبدى معظم الوفود تأييده للتدابير المتخذة من جانب صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمواجهة الحالة الإدارية للصندوق، ورأى أن الاستراتيجية المقترحة تقدم تطمينات بأن المشكلة التي تجري مواجهتها مرة لن يتكرر وقوعها مرة أخرى.

١٧٠ - وشددت عدة وفود على ضرورة استجلاء مسؤولية الأفراد وأسباب سوء الإدارة وغياب الإشراف. ودعت إلى استعراض المسألة في جلسة مقبلة للمجلس التنفيذي عند إعلان نتائج لجنة الاستعراض

المخصصة. وطلب أحد الوفود من البرنامج الإنمائي أن يقدم إلى المجلس في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٥ معلومات عن مراقبة الأموال والبرامج الأخرى.

١٧١ - وذكر أحد الوفود، وأيده في رأيه آخرون، أن تأخر عرض المعلومات على المجلس التنفيذي أمر جسيم، إن الوثائق المقدمة إلى المجلس تضمنت معلومات تفيد الإبلاغ عن هذا العجز داخليا في آب/أغسطس ١٩٩٤، في حين أن المجلس لم يخطر به إلا في نيسان/أبريل ١٩٩٥.

١٧٢ - ونوه عدد من الوفود بالأداء الإيجابي للصندوق، وتمنى أن تعينه هذه التدابير على استئناف دوره المهم في مساعدة النساء في البلدان النامية. وفي هذا الخصوص، أعلن عدد من الوفود قيام حكوماته بزيادة مساهماتها في الصندوق، أو اعتزامها عمل ذلك.

١٧٣ - وأبدت وفود بعض التحفظات، وهو ما فعله أيضا مجلس مراجعي الحسابات، بشأن الاستخدام المسقط لإيرادات الصندوق، لا سيما بخصوص التكاليف الإدارية المتوقعة. وفي حين اتجه معظم الوفود إلى تأييد دخول الصندوق في أنشطة جديدة عقب انعقاد المؤتمر العالمي الرابع للمرأة، حذر أحدها من الإذن للصندوق بالدخول في أنشطة جديدة ما لم يجر إبلاغ المجلس التنفيذي عن تحقيق نتائج إيجابية من تطبيق التدابير الجديدة.

١٧٤ - وأبدى معظم الوفود تأييده للحكم الخاص بمرفق التسليف على أن يكون مقترنا بحدود وضوابط دقيقة، بينما أعرب بعض المتكلمين عن تحفظه إزاء تحميل الصندوق فائدة على استعمال المرفق. واتفق معظم الوفود أيضا على ضرورة أن يجري تعليق المطلب المتعلق بالاحتياطي التشغيلي. وقيل إنه من المحتم أن يعمل الصندوق بتمويل كامل إلى أن يتمكن من الوقوف على قاعدة مالية صلبة. وأبدى أيضا استحسان لفرص التمويل المشترك التي يصل مقدارها في عام ١٩٩٦ إلى مليوني دولار تقريبا، في حين شدد بعض الوفود على أن يكون أي تدخل من جانب البرنامج الإنمائي متسقا مع أولويات المنظمة.

١٧٥ - وتناولت تعليقات أخرى ضرورة خفض النفقات العامة في الصندوق، وأن يكون ندب موظف إدارة الشؤون المالية التابع للبرنامج الإنمائي إلى الصندوق ندباً مؤقتا. وطلب أحد الوفود أن يعرف وظائف الصندوق التي سيجري تجميدها.

١٧٦ - ولاحظ كثير من الوفود الدور الرئيسي الذي يضطلع به التقييم الخارجي للصندوق، وأبدى بعضها استعداده للمشاركة في هذه العملية ماليا. وطلب البعض تقديم تقرير إلى الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٥ عن التقييم.

١٧٧ - وردا على هذه الملاحظات، قال مدير البرنامج إن إسقاطات الإيرادات ستخضع للمراقبة وسيجري تزويد المجلس التنفيذي بتقارير مرحلية عن ذلك. وأفاد أيضا بأن المعلومات الكاملة عن المدى الذي وصلت إليه الحالة لم تتح في وقت يسمح بتقديمها إلى المجلس قبل انعقاد الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٥. وأكد

للمجلس أن ما اتخذ من خطوات لتعيين حدود مسؤوليات الصندوق وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مسائل المالية والإدارة سيحول دون وقوع المشاكل في المستقبل.

١٧٨ - وذكرت مديرة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة أنه جرت عمليات إلغاء التزام كبيرة وقد أثّرت بشدة على العمل الذي كان الصندوق ينوي القيام به في مجالات عديدة لفائدة المرأة في البلدان النامية، وعلى دور الدعوة الذي يقوم به الصندوق. ولاحظت أنه تم تخفيض المكونات التي تتسم بالمرونة من الميزانية الإدارية، مثل السفر والاتصالات. وجرت مناقشة لمختلف السيناريوهات المتعلقة بمستقبل الصندوق الإنمائي بما في ذلك بعض منها يستند إلى بقاء الإيرادات عند مستوى عام ١٩٩٥. إلا أنها لاحظت أن الخيارات التي لا تتيح إمكانية الشروع بمشاريع جديدة تضعف بشدة قدرة الصندوق على الاستفادة من الفرص التي يتيحها المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة.

١٧٩ - وقام مدير البرنامج المساعد مدير مكتب شؤون المالية والإدارة بإبلاغ المكتب التنفيذي أن مدير البرنامج خاضع للمساءلة الكاملة فيما يتعلق بالصندوق الإنمائي للمرأة، ولكن المسؤولية الإدارية والمالية أنيطت بمديرة الصندوق. وكما هو مشار إليه في التقرير، كان يتعين على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بوصفه من مقدمي الخدمات الأساسية للصندوق الإنمائي للمرأة معالجة الحالة المالية للصندوق على نحو أكثر فعالية؛ غير أن ذلك لا يشير بأي حال إلى أن الصندوق قد أعطي أولوية دنيا.

١٨٠ - وأبلغ وفد الولايات المتحدة المجلس أنه بينما لا يرغب في إعاقة اتخاذ قرار، فإنه لا يستطيع المشاركة في القرار المتعلق بصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وذلك للأسباب التي لخصها خلال المناقشة التي دارت حول البند.

١٨١ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر التالي:

١٨/٩٥ - صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

إن المجلس التنفيذي،

١ - يأذن لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بالمضي في برنامجه تمشيا مع الإسقاطات المبينة في الجدول ٣ من الوثيقة DP/1995/33 وذلك رهنا بالشروط التالية:

(أ) زيادة تخفيض النفقات الإدارية إلى حد يتماشى على نحو أكبر مع أنشطة المشاريع التي يقوم بها مع مراعاة ضرورة محافظة الصندوق على قدرة حرجة؛

(ب) إبقاء إسقاطات الإيرادات قيد الاستعراض ، واتخاذ الخطوات الضرورية في حال هبوط الإسقاطات بنسبة ١٠ في المائة دون الحدود الواردة في الجدول ٣ من الوثيقة DP/1995/33 وإبلاغ المجلس بها؛

(ج) القيام في أقرب وقت ممكن بوضع إجراءات مالية وبرنامجية فعالة لكل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بما في ذلك الإجراءات التي أوصى بها مراجعو الحسابات الداخليون والخارجيون وإبلاغ المجلس التنفيذي بها في موعد لا يتعدى ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦؛

٢ - يطلب إلى مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومديرة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة أن ينفذا التوصيات الواردة في رسالة مجلس مراجعي الحسابات المتعلقة بالإدارة وإبلاغ المجلس بتنفيذها في التقارير المطلوبة في الفقرة ١٣ من هذا المقرر؛

٣ - ويطلب أيضا إلى مديرة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة أن تضطلع شخصيا باستعراض دوري للبيانات المالية المحددة في الفقرة ٥٩ من الوثيقة DP/1995/33؛

٤ - يأذن باستخدام أموال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بما لا يتعدى الحدود المبينة في الفقرة ٥ أدناه، لتغطية النقص النقدي لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ويطلب إلى مدير البرنامج أن ينشئ لهذا الغرض مرفق تسليف للصندوق على أساس الحسابات المشتركة بين الصناديق وأن يُحمِّل الصندوق الإنمائي للمرأة تكاليف الفوائد مقابل استخدام هذا المرفق على أساس ألا ينشأ عن ذلك أي ربح أو خسارة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛

٥ - يقرر عدم إمكانية استخدام مرفق التسليف هذا لأي التزامات جديدة يعقدها الصندوق الإنمائي للمرأة بعد ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ وقصر استخدامه للالتزامات السابقة على الفترة ١٩٩٧-١٩٩٥ بسحب مبلغ لا يتجاوز ٤,٥ مليون دولار كحد أقصى شريطة أن يُبلِّغ مدير البرنامج فوراً عن المبالغ المسحوبة إذا تجاوزت ٣ ملايين دولار؛

٦ - يُعلق الاحتياجات بالنسبة للاحتياطي التشغيلي إلى أن تصبح الحالة المالية للصندوق قائمة على أساس سليم، وذلك رهنا بالشرطين التاليين:

(أ) أن يعمل الصندوق الإنمائي للمرأة على أساس تمويل كامل بالنسبة لجميع الالتزامات الجديدة المعقودة بعد ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، على نحو يكفل تغطية المبلغ الإجمالي لهذه الالتزامات الجديدة من موارده الخاصة، مع الإقرار له في الوقت نفسه بجواز السحب من مرفق التسليف التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عند الاقتضاء، في إطار الحدود المبينة في الفقرة ٤ أعلاه، وذلك لتغطية الالتزامات المالية المعقودة قبل ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥؛

(ب) أن يواصل الصندوق الإنمائي للمرأة حساب احتياطي تشغيلي افتراضي من أجل كفالة شفافيته المالية وتقديم تقرير عن ذلك إلى المجلس؛

٧ - ينظر بقلق لعدم وجود توضيح مقنع وفي الوقت المناسب للطريقة التي سُحبت بها أموال من الاحتياطي التشغيلي خلال عام ١٩٩٤ ويطلب إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة تقديم توضيح عن ذلك في أقرب وقت ممكن؛

٨ - يقرر عدم إعادة سلطة التمويل الجزئي أو آلية الاحتياطي التشغيلي إلى صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة إلى أن تُستعرض آليات الرقابة ذات الصلة استعراضا متعمقا ويُعمل بإجراءات جديدة تكفل، في جملة أمور، حساب مستويات الاحتياطي بكل دقة واستكمالها بانتظام، ويتم إنشاء نظام لتوفير إنذار مبكر قبل وقت كاف لأي عمليات سحب من الاحتياطي قد تجري في المستقبل؛

٩ - يطلب إلى مدير البرنامج استكشاف إمكانية تولي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمشاريع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ذات الصلة و/أو المشاركة في تمويلها؛ وذلك في إطار خطط وأولويات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والحكومات المتلقية؛

١٠ - يؤكد على أهمية إقامة وتمتين أواصر الصلة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ويطلب إلى مدير البرنامج ومديرة الصندوق الإنمائي للمرأة أن يضمّنا تقاريرهما المقبلة المقدمة إلى المجلس التنفيذي معلومات عن هذه الصلة؛

١١ - يؤيد اقتراح مدير البرنامج بأن ينقل موظف من شعبة الشؤون المالية التابعة للبرنامج الإنمائي إلى الصندوق الإنمائي للمرأة للمساعدة في رصد أموال المشاريع على أن يرفع الموظف تقاريره إلى شعبة الشؤون المالية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإلى صندوق المرأة الإنمائي، دون مساس باستقلالية الصندوق الإنمائي للمرأة ودون زيادة النفقات الإدارية للصندوق.

١٢ - يطلب إلى مدير البرنامج أن يضع نظامه الجديد للإدارة المالية للمشاريع في أقرب وقت ممكن على الخط المباشر متضمنا تحسينات تتيح إمكانية تسجيل الأنشطة قيد الدراسة، والميزانيات الاعتبارية، ويدعو إلى أن يكون نظام الإدارة المالية للمشاريع، في أول فرصة ممكنة، نظاما مشتركا للمعلومات لكل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة يحل محل نظام إدارة الميزانية المعمول به في الصندوق؛

١٣ - يطلب أيضا إلى مدير البرنامج أن يبلغه بالتدابير المتخذة فور تحديد الجهة المسؤولة عن الحالة المالية الراهنة لصندوق المرأة الإنمائي، وبالخطوات المتخذة لوضع خطوط واضحة للمساءلة ضمن الصندوق وبين البرنامج الإنمائي والصندوق على السواء؛

١٤ - يطلب كذلك إلى مدير البرنامج ومديرة الصندوق الإنمائي للمرأة أن يقدما تقارير مرحلية شفوية أو مكتوبة، حسب الاقتضاء، عن تنفيذ هذا المقرر إلى أي دورة يعقدها المجلس التنفيذي في عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦.

١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٥

تاسعا - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: التعاون التقني فيما بين البلدان النامية

١٨٢ - عرض مدير البرنامج المعاون التقريرين المقدمين بموجب هذا البند: تقرير مدير البرنامج عن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية (DP/1995/36) الـــذي أوجز الأنشطة خلال ١٩٩٣ - ١٩٩٤، وتقرير الدورة التاسعة للجنة الرفيعة المستوى المعنية باستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية (نيويورك، ٣٠ أيار/مايو - ٢ حزيران/يونيه) (DP/1995/L.5). وتضمنت الوثيقة الأولى معلومات عن الاتجاه الاستراتيجي الجديد الذي اضطلعت به الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية والأنشطة الممولة بموجب موارد البرنامج الخاصة، والتي كانت مؤخرا موضوع تقييم متعمق من قبل خبراء استشاريين خارجيين. ومن ثم أوجز مدير البرنامج المعاون المقررات التي اعتمدتها اللجنة الرفيعة المستوى، مبرزا الاستعراض الذي أعدته الوحدة الخاصة للمقترحات بشأن الاتجاهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتوصيات اللاحقة التي أيدتها اللجنة الرفيعة المستوى.

١٨٣ - وتلا مقرر اللجنة الرفيعة المستوى التعديلات للوثيقة DP/1995/L.5 التي وردت بعد نشر التقرير. واقترح أحد الوفود تعديلات اضافية. وأبلغ المقرر المجلس التنفيذي أن التقرير النهائي سيصدر كوثيقة تكميلية للدورة الخمسين للجمعية العامة، وشكر الأمانة العامة على مساعدتها خلال اجتماع اللجنة الرفيعة المستوى.

١٨٤ - وعبَّر ممثل الفلبين، نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، عن دعم قوي لتقرير اللجنة الرفيعة المستوى، واستشهد بالتأييد الذي حظيت به طرائق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في المؤتمرات الدولية بوصفها قوة دفع للجهود الإنمائية، وقدم تعديلات لمشروع المقرر الذي عمم على المجلس التنفيذي. وتم الإعراب عن الشكر للمانحين على دعمهم. وطلب أحد الوفود معلومات عن الروابط بين التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتعاون التقني الوطني. ورحب عدة متكلمين بالنهج الاستراتيجي الأعمق لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مضمار التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، كما رحب بالمقترحات العملية التي أيدتها اللجنة الرفيعة المستوى. وعبر وفدان عن تحفظاتهما إزاء التعديلات المقترحة لمشروع المقرر واقترحا إجراء مزيد من المشاورات.

١٨٥ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر التالي:

١٩/٩٥ - التعاون التقني فيما بين البلدان النامية

إن المجلس التنفيذي،

١ - يقر الاتجاهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية على نحو ما أوصت به اللجنة الرفيعة المستوى للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية وفقا لقرار الجمعية العامة ٩٦/٤٩؛

٢ - يؤكد من جديد الدور الهام الذي يمكن أن تؤديه الاتجاهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية في زيادة الاستفادة من التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية على السواء بوصفهما وسيلتين ديناميتين لتوسيع نطاق التعاون بين الجنوب والجنوب؛

٣ - يرحب بجهود برنامج الأمم المتحدة الانمائي الرامية إلى تعزيز المزيد من التوجه الاستراتيجي لأنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية عن طريق تركيز البرنامج الحالي على الأنشطة الشديدة الأثر؛

٤ - يدعو مدير البرنامج إلى اتخاذ الاجراءات الملائمة فيما يتعلق بتعزيز وتنفيذ أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية، عملا بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤١/١٩٩٢، الذي يدعو جميع الأطراف المشتركة في جهود التنمية إلى إيلاء خيار التعاون التقني فيما بين البلدان النامية "الاعتبار الأول" في أنشطة التعاون التقني؛

٥ - يدعو مدير البرنامج كذلك إلى أن يكفل قيام الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية بدور نشط داخل منظومة الأمم المتحدة في جهد يرمي إلى توسيع نطاق تطبيق التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتنفيذ الفعال للاستراتيجية المتعلقة بالاتجاهات الجديدة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية، مع السعي إلى تخفيض تكلفة تنفيذ برامج التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في المستقبل.

١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٥

عاشرا - مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

١٨٦ - عرض المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع التقرير المتعلق بتنفيذ المقررين ٣٢/٩٤ و ١/٩٥ بشأن مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (DP/1995/37) وأشار الى أن التقرير ينبغي أن يقرأ بالاقتران مع التقرير السنوي لمدير البرنامج لعام ١٩٩٤ (DP/1995/30/Add.1). وقد وزع أيضا التقرير السنوي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع.

١٨٧ - وأبلغ المجلس التنفيذي بأنه بعد قيام المجلس في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ بإقرار النظام المالي لمكتب الأمم المتحدة، بدأ العمل لوضع القواعد المالية الخاصة بهذا المكتب. وقال انه بالاضافة الى ذلك، يقوم المكتب بإعداد الاتفاقات التي تعقد بينه وبين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عملا بالبند ٣-٥، كما يقوم بالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة للشؤون القانونية بإعداد دراسة تحليلية عن المخاطر على نحو ما اقترحته اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية. وقد أنشأ المكتب لجنة استعراض المشتريات وتقديم المشورة التي أمكن بفضلها تقليص متوسط المدة اللازمة لاستعراض اجراءات المشتريات المقترحة بنسبة ٥٠ في المائة. وقد أنشئت فرقة عمل مشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع لإعداد اتفاقيتين ينصان على تقسيم المسؤوليات والعمل فيما بين المنظمتين، ويتوقع أن يستكمل هذان الاتفاقات في نهاية عام ١٩٩٥. ويحدد أحدهما العلاقة الجديدة بين المنظمتين ويحدد الآخر طبيعة ونطاق الخدمات المركزية التي سيقدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الى المكتب.

١٨٨ - وأعربت عدة وفود عن تقديرها للمعلومات الاضافية والمستكملة التي قدمها مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وطلب أحد الوفود أن يصدر المكتب في المستقبل تقارير سنوية شاملة. تتضمن تحليلا للمشاكل القائمة أو المتوقعة. وطلبت عدة وفود تقديم توضيحات بشأن قدرة المكتب على البقاء في ضوء المرحلة الانتقالية التي مر بها مؤخرا. وطلب تقديم المزيد من المعلومات عن القواعد والأنظمة المالية والأنشطة المتعلقة بالمشتريات.

١٨٩ - وأبلغ المدير التنفيذي المجلس التنفيذي أن التقارير التي ستقدم الى المجلس في المستقبل تستجمع بين العناصر المتعلقة بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع والتي قدمت في السنة الانتقالية في تقارير مستقلة من إعداد مدير البرنامج وأخرى من إعداد المدير التنفيذي وأنه سيجري تعزيز العناصر التحليلية في تقارير المكتب. أما النظام المالي للمكتب المتوقع استكماله في نهاية ١٩٩٥، فسيعمم مسبقا قبل اصداره وستتاح فترة ٣٠ يوما لأعضاء المجلس التنفيذي لإبداء تعليقاتهم. ووصفت نسبة التنفيذ الفعلي الى ميزانيات المشاريع المتاحة لعام ١٩٩٤ بأنها نسبة مرضية. ولاحظ المدير التنفيذي أن المكتب قد خسر قدرا من الأعمال بسبب أوجه عدم التيقن التي سادت المناقشات بشأن مستقبله مما تسبب في خسارة أعمال تتراوح قيمتها بين ١٠٠ و ١٥٠ مليون دولار . وعلى الرغم من أن الشواغل المتعلقة بحافظة عام ١٩٩٦ وما بعده لها ما يبررها، فإن المكتب يأمل في أن يجتذب من خلال وكالات الأمم المتحدة أعمال جديدة وغير تقليدية، مما يمثل مبادرة حظيت باهتمام كبير حتى الآن نظرا لقدرته المعترف بها على إنجاز المشاريع. وقد أقام المكتب صلات مع مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بغية التعاون في برامج تشجع التنمية البشرية المستدامة ولاسيما على مستوى البلديات. ويلتزم المكتب بتقديم خدمات سريعة من حيث التنفيذ ولها قيمتها من حيث التكلفة في الوقت الذي سيسعى فيه جاهدا لخفض تكاليفه الادارية. وقال المدير التنفيذي إنه سيبقي المجلس التنفيذي على علم بما يستجد من تطورات بشأن المسائل المختلفة.

١٩٠ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير المتعلق بمكتب خدمات المشاريع (DP/1995/37).

حادي عشر - برنامج الأمم المتحدة الانمائي: تقرير التنمية البشرية

١٩١ - قدم المدير المعاون التقرير المتعلق بتقرير التنمية البشرية (DP/1995/34). وأبلغ المجلس التنفيذي بأن "تقرير عام ١٩٩٥" قد أُكمل وسيصدر في آب/اغسطس ١٩٩٥. وسيتم تقاسم نسخة أولية من التقرير مع الحكومات في وقت مبكر من تموز/يوليه ١٩٩٥. وقال إن البرنامج الإنمائي يأمل، من خلال إصدار تقرير يحتفظ بالعنصر الأساسي المتمثل في استقلالية التحرير، في أن تستمر المشاركة في المناقشة المتعلقة بمسائل التنمية، دون أن يكون في ذلك مساس ببرنامج البرنامج الإنمائي أو تحديد مسبق لطابعه. وقد اتخذ عدد من الخطوات لتشكيل عملية الاستعراض بغية زيادة دقة التحليل وتحسين نوعيته وتعزيز وحدته الفكرية. وقد تم تحسين الدقة الإحصائية للتقرير من خلال العمل مع الوكالات الدولية التي تضطلع بمسؤوليات تتعلق بتوحيد مجموعات البيانات ومواءمتها. وقد عقدت ثلاث جولات من المشاورات مع الدول الأعضاء خلال السنة الماضية، كما تم الأخذ بنظام الأفرقة الاستشارية والاستعراضات الناظرة.

١٩٢ - وأكدت عدة وفود على أهمية "تقرير التنمية البشرية" وفائدته كأداة لمواصلة التنمية البشرية، وبوجه خاص في سياقها الراهن. كذلك أشير الى دور التقرير في تحديد الاتجاهات في عملية التنمية. وأكد عدة متكلمين على الحاجة الى الاستقلالية في تحريره. وأشاد آخرون بزيادة شفافية العملية وزيادة الدقة في التقرير. وأشار عدة متكلمين الى مسألة الاهتمام بالتقرير على الصعيد الوطني في بلدانهم، وخاصة عندما يترجم التقرير الى اللغة الرسمية للبلد. وقد حظي التقرير باهتمام كبير مشجع لدى وسائط الإعلام.

١٩٣ - وطلب بعض المتكلمين مزيدا من المعلومات فيما يتعلق بالمشاورات التي عقدت خلال السنة السابقة. وشدد أحد الوفود على ضرورة اضطلاع المجلس التنفيذي بدور أكبر في عملية إنجاز التقرير على اعتبار أن البرنامج الإنمائي هو الذي مول التقرير، وطلب توضيحا بشأن مركز تمويل التقرير من جانب البرنامج الإنمائي. وأشار نفس الوفد إلى أنه كان يفضل لو اتخذ المجلس مقررا يبين ما ورد أعلاه بدلا من الإحاطة علما بالتقرير فحسب.

١٩٤ - واستفسر أحد الوفود عن الطريقة التي ستستعين بها البلدان النامية بنتائج التقرير من الناحية العملية، بما في ذلك الاستعانة بها في مجال البرمجة وتحديد المشاكل. وطُلبت معلومات عن مواضيع التقارير المقبلة وموجزات التقارير الخمسة الأولى.

١٩٥ - وأشار عدة وفود الى أن التقرير زاد من اعتماده على الإحصاءات وأعربت عن تأييدها لإضافة خبير إحصائي الى مكتب تقرير التنمية البشرية.

١٩٦ - وأعطى المدير المعاون تفصيلات للعملية الاستشارية التي أدت الى نشر تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥. وأوضح قائلا إنه نظرا لأن التقرير ليس بوثيقة حكومية دولية، فليس ثمة حاجة الى أن تقره هيئة حكومية دولية. وأبلغ الاجتماع بأن الخبيرين الاستشاريين البارزين اللذين قدما خدماتهما للتقرير في عام

١٩٩٥ هما السيدة مارغريت كاتلي - كارلسون، رئيسة مجلس السكان، والبروفسور لينكن تشين، مدير قسم الدراسات السكانية والإنمائية في جامعة هارفارد.

١٩٧ - وأوضح مدير مكتب تقرير التنمية البشرية أن هدف المكتب هو الاستفادة من مواطن القوة في الماضي وإزالة ما يُلمس من مواطن ضعف. وأشار الى أن البيانات تمثل مجالا أساسيا يبعث على الانشغال لأنها تتطلب عملية مستمرة. وذكر أن الإحصاءات والبيانات قد جمعت على مستوى البلدان، وأن ثمة حاجة الى بذل جهود عالمية لتحسين المؤشرات. وأشار الى أن البيانات المستخدمة في التقرير هي آخر ما استجد من بيانات وهي موثوقة الى أبعد حد.

١٩٨ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير المتعلق بتقرير التنمية البشرية (DP/1995/34).

ثاني عشر - مسائل أخرى

ألف - فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب

١٩٩ - اقترح أحد الممثلين مناقشة بند عن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب في إطار مسائل أخرى. وطلب البعض توضيح بشأن الإجراءات التي اتخذها برنامج الأمم المتحدة الانمائي لإدماج برنامج فيروس نقص المناعة البشرية والتنمية في برنامج الأمم المتحدة المشترك والمتعدد الرعاية المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب. وطلب أيضا من البرنامج الانمائي أن يقدم تفاصيل عن التعاون بين ٢٢ من الموظفين الفنيين الوطنيين المعنيين بفيروس نقص المناعة المكتسب والتنمية والبرنامج المشترك، على النحو المطلوب في المقرر ١١/٩٥ الذي اعتمد في الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٥.

٢٠٠ - وأكد مساعد مدير البرنامج ومدير مكتب دعم السياسات والبرامج أن البرنامج الانمائي قد لاحظ بامتنان شديد التقدم الذي أحرزه المدير التنفيذي للبرنامج المشترك وموظفيه في الإعداد لإنشاء البرنامج رسميا في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. وقد تولى مدير البرنامج مؤخرا منصب رئيس لجنة المنظمات المشتركة في الرعاية. وأوضح أن البرنامج الانمائي سيقوم بدعم جهود المدير التنفيذي بعدة طرق بما في ذلك من خلال الاجتماعات والاتصالات المنتظمة معه بشأن المسائل المتصلة بلجنة المنظمات المشتركة في الرعاية والبرنامج المشترك. وقد انتدب أحد كبار الموظفين لمساعدة المدير التنفيذي في التفاوض على اتفاق تكاليف الدعم مع منظمة الصحة العالمية، وسوف ينتدب موظفون آخرون بالتشاور مع المدير التنفيذي. وقد شجع البرنامج الانمائي المنسقين المقيمين على تعزيز وإنشاء أفرقة عمل موضوعية معنية بفيروس نقص المناعة البشرية وبمتلازمة نقص المناعة المكتسب وعلى ضمان تشغيلها الفعال؛ ودعا البرنامج المشترك والمشتركين في رعايته إلى حضور حلقات العمل التدريبية للبرنامج الانمائي؛ واشترك بنشاط في

الأنشطة العالمية والإقليمية المستوى لوضع خطة عمل استراتيجية للبرنامج المشترك؛ ويعمل مع موظفي البرنامج المشترك المسؤولين عن وضع نهج البرنامج على الصعيد القطري. وبالاضافة إلى ذلك قام البرنامج الانمائي بإحاطة جميع شركائه من المنظمات غير الحكومية بعملية إنشاء البرنامج المشترك وأبقى موظفيه في المكاتب القطرية والمقر على علم بالتطورات في هذا المجال. ويعمل البرنامج الانمائي أيضا لتعزيز تنفيذ سياسة الأمم المتحدة لشؤون الموظفين في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب. وهناك مناقشات جارية مع المدير التنفيذي بشأن دور البرنامج الانمائي ومسؤولياته في المستقبل في إطار البرنامج المشترك.

٢٠١ - وقد أولى البرنامج الانمائي أولوية عالية لتدعيم مكاتبه القطرية من أجل ضمان إدماج فعال للاستجابات لمسألة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب في البرامج القطرية. وقد قام الموظفون الفنيون الوطنيون الـ ٢٢ بدور هام في هذا الصدد، بتوفير تعزيز الدعم داخل المكاتب القطرية لجميع برامج ومشاريع فيروس نقص المناعة البشرية والتنمية. وكان عملهم ملحوظا بدرجة كبيرة لأن قيمة الأنشطة المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب الجارية حاليا على الصعيد القطري تبلغ نحو ١٠٠ مليون دولار.

٢٠٢ - وحثت عدة وفود البرنامج الانمائي على ضمان إدماج أنشطته في مجال فيروس نقص المناعة البشرية والتنمية في البرنامج المشترك ومنحه الدعم الكامل للبرنامج الجديد. وجرى التأكيد على أهمية المقرر ١١/٩٥. وحث أحد الوفود على تنسيق الطلبات المقدمة للمانحين من أجل تمويل مبادرات فيروس نقص المناعة البشرية والتنمية من خلال البرنامج المشترك. وطلب متكلم آخر أن يكفل البرنامج الانمائي الربط بالبرنامج المشترك في جميع الوثائق المقبلة المتعلقة بالأنشطة في مجال فيروس نقص المناعة البشرية والتنمية وأن تُنشأ أفرقة موضوعية فورا على الصعيد القطري عن طريق المنسق المقيم، حيثما لم يجر ذلك بالفعل. وقدم طلب بتوفير بيان مساعد مدير البرنامج عن هذا الموضوع للمجلس التنفيذي. وشدد أحد الوفود على الحاجة إلى الوضوح فيما يتعلق بدور البرنامج الانمائي في تمويل البرنامج الجديد. وطلب البعض مناقشة هذا البند في الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٥، في إطار الجزء المشترك لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

٢٠٣ - وأوضح مساعد مدير البرنامج أن البرنامج المشترك في منتصف الطريق إلى إنشائه وأن عددا من المسائل المتصلة بالترابط التفصيلي بين البرنامج المشترك والوكالات الست المشتركة في رعايته ما زالت مفتوحة. وما زالت صياغة مذكرة التفاهم جارية. وما زالت المناقشات بشأن تقسيم العمل بين البرنامج المشترك والبرنامج الانمائي جارية. وأنه من المقرر عقد اجتماع مع المدير التنفيذي في تموز/يوليه ١٩٩٥. وبقيت أسئلة عن مدى ما ينبغي للبرنامج الانمائي والجهات الأخرى المشتركة في الرعاية أن تساهم به في ميزانية البرنامج المشترك وكيف يمكن تنسيق تعبئة الموارد. ومن المسائل الأخرى الهامة ما يتعلق بالأنشطة البرنامجية على الصعيد القطري وإلى أي مدى سيكون البرنامج المشترك مشغولا بالفعل في أنشطة البرنامج. وقال إن البرنامج الانمائي مستعد أيضا لمناقشة دور الموظفين الفنيين الوطنيين وولايتهم. وفي الختام. أعرب مساعد مدير البرنامج من جديد عن التزام البرنامج الانمائي الثابت بالعمل بصورة متسقة وبالتعاون

الوثيق مع البرنامج الجديد. وقال إن البرنامج الانمائي يدرك تماما الدور المركزي للبرنامج المشترك في وضع السياسات وتوفير المبادئ التوجيهية التقنية وتعبئة وتنسيق شبكة هيئات الأمم المتحدة المستجيبة للوباء. وأكد أن المنظمة ستواصل العمل ضمن هذا الإطار في جميع أنشطته.

باء - تغيير اسم مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية

٢٠٥ - إلحاقا بالمقرر ٦/٩٥ المؤرخ ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥، أحاط المجلس التنفيذي علما بتغيير اسم مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية إلى مكتب مكافحة التصحر والجفاف. وقد جاء التغيير عقب مشاورات مع الأطراف المعنية، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وسوف يحتفظ بالمختصر UNSO لاستعماله بجميع اللغات. وسوف تبلغ الجمعية العامة بتغيير الاسم عن طريق تقرير المجلس التنفيذي إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

جيم - اختتام الدورة

٢٠٥ - اختتم المجلس التنفيذي أعماله باعتماد المقرر التالي:

٢٤/٩٥ - استعراض المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ١٩٩٥

إن المجلس التنفيذي،

يشير الى أنه قام خلال دورته السنوية لعام ١٩٩٥ بما يلي:

البند ١: المسائل التنظيمية

أقر جدول الأعمال وخطة العمل لدورته السنوية لعام ١٩٩٥ (DP/1995/L.3)؛

وافق على تقرير الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٥ (DP/1995/16)؛

اعتمد الجدول التالي لمواعيد الدورات المقبلة للمجلس التنفيذي رهنا بموافقة لجنة المؤتمرات:

الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٥: ١١-١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥

الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٦: ١٦-١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦

الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٦: ٢٥-٢٩ آذار/مارس ١٩٩٦

الدورة السنوية لعام ١٩٩٦: حزيران/يونيه ١٩٩٦

الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٦: ٩-١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦

وافق على المواضيع التي ستجري مناقشتها في هذه الدورات على النحو الوارد في المرفق؛

البند ٢: صندوق الأمم المتحدة للسكان: تقرير المديرة التنفيذية والأنشطة على مستوى البرنامج

أحاط علما بالتقرير السنوي لعام ١٩٩٤ الذي قدمته المديرة التنفيذية (DP/1995/24/Part 1)؛

اتخذ المقرر ١٤/٩٥ المؤرخ ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٥ بشأن تنفيذ المقرر ٢٥/٢٤: تقديم المساعدة الى رواندا:؛

اتخذ المقرر ١٥/٩٥ المؤرخ ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٥ بشأن الأولويات البرنامجية والاتجاهات المستقبلية لصندوق الأمم المتحدة للسكان في ضوء المؤتمر الدولي للسكان والتنمية؛

اتخذ المقرر ١٦/٩٥ المؤرخ ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٥ بشأن خطة عمل صندوق الأمم المتحدة للسكان للفترة ١٩٩٦-١٩٩٩ وطلب صلاحية الترخيص بالنفقات البرنامجية؛

اتخذ المقرر ٢٠/٩٥ المؤرخ ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٥ بشأن صندوق الأمم المتحدة للسكان: الترتيبات المؤسسية؛

اتخذ المقرر ٢١/٩٥ المؤرخ ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٥ المتعلق بالمبادرة العالمية بشأن الاحتياجات من وسائل منع الحمل والاحتياجات المتصلة بإدارة السوقيات في البلدان النامية في التسعينات؛

أحاط علما بالتقرير المتعلق بحالة التنفيذ المالي للبرامج والمشاريع القطرية (DP/1995/27)؛

البند ٣: البرامج القطرية التي يضطلع بها صندوق الأمم المتحدة للسكان

وافق على زيادة صلاحية تمويل البرنامج القطري لناميبيا (DP/1995/28)؛

البند ٤: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان: التقارير المقدمة الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

اتخذ المقرر ١٧/٩٥ المؤرخ ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٥ بشأن تقارير صندوق الأمم المتحدة للسكان/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المقدمة الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي: متابعة قرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٧؛

أحاط علما بتقرير المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/1995/24/Part III) وتقرير مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/1995/30/Add.3) عن متابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وقرر إحالتهما الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي مشفوعين بالتعليقات التي أبداها المجلس التنفيذي؛

البند ٥: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان: تنسيق تقديم الميزانيات والحسابات

أحاط علما بتقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان عن تنسيق تقديم الميزانيات والحسابات مشفوعا بالتعليقات التي أبديت بهذا الشأن (DP/1995/29)

البند ٦: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/التقرير السنوي لمدير البرنامج والمسائل ذات الصلة

أحاط علما بالتقرير السنوي لمدير البرنامج عن عام ١٩٩٤: مقدمة (DP/1995/30)؛ سجل البرامج الرئيسية (DP/1995/30/Add.1)؛ المرفق الاحصائي (DP/1995/30/Add.2)؛ تقارير وحدة التفتيش المشتركة التي تهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/1995/30/Add.4)؛ العقود المقدمة من الباطن والمعدات الرئيسية التي صدرت بشأنها أوامر (DP/1995/30/Add.5)؛

أحاط علما بالتقرير المتعلق بدور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات (DP/1995/35)؛

البند ٧: مستقبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تنفيذ المقرر ١٤/٩٤

اعتمد المقرر ٢٢/٩٥ المؤرخ ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٥ بشأن المبادرات من أجل التغيير؛

البند ٨: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: المسائل المتصلة بدورات البرمجة

اعتمد المقرر ٢٣/٩٥ المؤرخ ١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٥ بشأن ترتيبات البرمجة الخلف؛

البند ٩: صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

اعتمد المقرر ١٨/٩٥ المؤرخ ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٥ بشأن صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة؛

البند ١٠: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: التعاون التقني فيما بين البلدان النامية

اعتمد المقرر ١٩/٩٥ المؤرخ ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٥ بشأن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛

أحاط علما بتقرير اللجنة الرفيعة المستوى لاستعراض التعاون التقني فيما بين البلدان النامية عن أعمال دورتها التاسعة (DP/1995/L.5)؛

البند ١١: مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

أحاط علما بالتقرير المتعلق بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (DP/1995/37)؛

البند ١٢: تقرير التنمية البشرية

أحاط علما بالتقرير المتعلق بالتنمية البشرية (DP/1995/34)؛

البند ١٣: مسائل أخرى

أحاط علما بتغيير اسم مكتب الأمم المتحدة للمنطقة السودانية الساحلية ليصبح "مكتب مكافحة التصحر والجفاف" مع الاحتفاظ بالمختصر "UNSO" في جميع اللغات؛

١٦ حزيران/يونيه ١٩٩٥

المرفق

توزيع المواضيع للدورات المقبلة

من المقرر النظر في المواضيع التالية في الدورات المقبلة:

الدورة العادية الثالثة (١١-١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥)

البند ١ - المسائل التنظيمية (بما في ذلك متابعة الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي)

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ٢ - تقرير عن تنفيذ ترتيبات صندوق الأمم المتحدة للسكان الخلف المتعلقة بتكاليف الدعم

البند ٣ - المبادرة العالمية بشأن الاحتياجات من وسائل منع الحمل

البند ٤ - البرامج والمشاريع المشتركة بين الأقطار والبرامج والمشاريع القطرية:
- البرامج المشتركة بين الأقطار
- البرامج اقطرية

البند ٥ - مسائل المالية والميزانية:
- الاستعراض المالي السنوي، ١٩٩٤
- اقتراحات ميزانية فترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧
- تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن تقديرات الميزانية

الجزء المشترك المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند ٦ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان: الزيارات الميدانية في عام ١٩٩٥

البند ٧ - فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند ٨ - البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها:

- **استعراضات منتصف المدة للبرامج الإقليمية**
- **البرنامج القطري الأول لأذربيجان**
- **البرنامج القطري الأول لروسيا**
- **البرنامج القطري الخامس لهايتي**
- **البرنامج القطري الخامس لرواندا: مذكرة مقدمة من مدير البرنامج**
- **البرنامج القطري الخامس لبوروندي: مذكرة مقدمة من مدير البرنامج**

البند ٩ - المسائل المتصلة بدورات البرمجة:

- **الاحتياجات والأنشطة الإنمائية لهايتي (٤/٩٥، الفقرة ٢)**

البند ١٠ - تكاليف دعم الوكالات (٣٢/٩١)

البند ١١ - مسائل المالية والميزانية:

- **الاستعراض السنوي للحالة المالية في عام ١٩٩٤ (٣/٩٥، الفقرة ٧)**
- **التقديرات المنقحة لميزانية فترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥ وتقديرات الميزانية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧**
- **تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن تقديرات الميزانية**
- **الحسابات المراجعة وتقارير مراجعة الحسابات للوكالات المنفذة عن الفترة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣**
- **تقارير مراجعي الحسابات: موجز للملاحظات الهامة التي أبداها مراجعو الحسابات الخارجيون للوكالات المنفذة عن الحسابات لعام ١٩٩٣ فيما يتعلق بالأموال التي خصصها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لهذه الوكالات**

البند ١٢ - الشراء من البلدان النامية

البند ١٣ - نفقات منظومة الأمم المتحدة من الميزانية العادية أو من خارج الميزانية في مجال التعاون التقني

البند ١٤ - صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة

البند ١٥ - مسائل أخرى

الدورة العادية الأولى (١٦-١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦)

- المسائل التنظيمية (بما في ذلك انتخاب أعضاء المكتب والنظام الداخلي)

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

- المسائل المتصلة بدورات البرمجة
- مبادرات من أجل التغيير: متابعة للمقرر ٢٢/٩٥
- البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها
- أنشطة الأمم المتحدة في مجال التعاون التقني
- تنقيحات مقترحة للنظام المالي والقواعد المالية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يتصل بترتيبات تكاليف الدعم

الجزء المشترك المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

- متابعة أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي والأعمال التحضيرية له

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

- استراتيجية لتخصيص موارد صندوق الأمم المتحدة للسكان
- دور صندوق الأمم المتحدة للسكان في المستقبل فيما يتعلق بالاحتياجات من وسائل منع الحمل والاحتياجات المتصلة بإدارة السوقيات
- مشروع بيان بالمهام التي يضطلع بها صندوق الأمم المتحدة للسكان
- مذكرة معلومات أساسية بشأن إمكانية انضمام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان الى عضوية اللجنة المشتركة بين اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية والمعنية بالسياسة الصحية
- البرنامج القطري والمسائل ذات الصلة

الدورة العادية الثانية (٢٥-٢٩ آذار/مارس ١٩٩٦)

- المسائل التنظيمية

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

- البرامج القطرية

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

- البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها
- التقييم
- متطوعو الأمم المتحدة

الدورة السنوية (حزيران/يونيه ١٩٩٦)

- المسائل التنظيمية

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

- التقرير السنوي لمدير البرنامج والمسائل ذات الصلة
- المسائل المتعلقة بدورات البرمجة

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان

- التقارير المقدمة الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

- تقرير المديرة التنفيذية والأنشطة على مستوى البرنامج
- تقرير عن تنفيذ توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (جزء من التقرير السنوي)
- تقارير دورية عن التقييم
- خطة العمل
- حالة التنفيذ المالي للبرامج والمشاريع القطرية

الدورة العادية الثالثة (٣-٦ أو ٩-١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦)

- المسائل التنظيمية

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

- تقارير عن الزيارات الميدانية

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

- المسائل المتعلقة بدورات البرمجة
- البرامج القطرية والمسائل المتصلة بها
- تكاليف دعم الوكالات
- مسائل المالية والميزانية

— — — — —